مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٩٠**

الاثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة دانلوب
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أوغوو
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة دي كارلو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/277)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/772)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، إيران، باكستان، تركيا، كندا، ليختنشتاين، ماليزيا، النرويج، نيوزيلندا واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد جاويد لودين، نائب وزير الخارجية في أفغانستان.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأود أن أنوه بحضور السيد يان كوبيش الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، المعين حديثاً، في قاعة المجلس.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستفان دي مستورا، الممثل الخاص السابق للأمين العام، والرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/772، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

والآن أعطي الكلمة للسيد إيرفي لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لموافاة المجلس بالمعلومات عن الحالة في أفغانستان. وقد زرت أفغانستان مؤخراً لمدة أسبوع، وأود أن أتشاطر المجلس انطباعاتي مع.

ويتمثل انطباعي الرئيسي، بناءً على زياراتي لكل من كابول ومزار الشريف، وعلى التقارير التي تسلمتها من زملائنا الأفغان والدوليين العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في الامتنان البالغ الذي ندين به لأولئك الزملاء. فهم يعملون بلا كلل في ظل ظروف صعبة للغاية من أجل تنفيذ ولاية البعثة. ومن الواضح أن الحادث المأساوي الذي وقع في مزار الشريف في نيسان/أبريل الماضي قد ترك آثاراً. غير أن بناء مجمع جديد للمكتب الإقليمي للبعثة هناك قد شارف على الانتهاء، ولا يزال الموظفون يؤدون مهامهم وواجباهم، وبذلك فإنهم يواصلون العمل على نحو يحظى بالكثير من التشجيع والتقدير من قبل الحاكم عطا محمد - الذي التقيت به - وسكان المنطقة بوجه عام.

الدور المستقبلي للأمم المتحدة، وتكييف أعمال المنظمة مع الأولويات الناشئة عن عملية الانتقال، وتحول أفغانستان كانت جميعها موضوع مناقشات مستفيضة خلال اجتماعات عقدها مع شتى المسؤولين والمتحاورين رفيعي المستوى من المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والمجتمع الدولي

والقوات المسلحة. وقد أقر الجميع بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، سواء في الماضي أو في المستقبل.

أكدنا خلال تلك الاجتماعات على أن نجاح عملية كابول يتوقف على إقرار المؤسسات الأفغانية وتوليها بصورة متزايدة المسؤوليات عن استعراض الأنشطة على النحو المطلوب في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ودعم هيئات الأمم المتحدة لأفغانستان. ويركز هذا الاستعراض، الذي يجري حاليا في أعقاب الطلب الذي تقدم به المجلس في قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)، بشكل خاص على أفضل السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تدعم عملية تولي المزيد من المسؤوليات.

وأعرب أيضا العديد من ممثلي المجتمع المدني الأفغاني والمجتمع الدولي في الميدان عن موافقتهم على استمرار وجود الأمم المتحدة، بل تعزيز وجودها، نظرا للحقائق المتعلقة بفترتي العملية الانتقالية وما بعدها.

وكرر بحزم ممثلو المجتمع المدني، سواء في كابول وخلال اجتماعاتهم مع الأمين العام في بون، مواقفهم فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. كما أكدوا بقوة أنه ليست هناك أية ظروف تبرر التراجع بشأن التقدم الكبير للغاية المحرز في هذا المجال.

وتعكس رئاسة الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة المشتركة لمجلس التنسيق والرصد المشترك الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان فيما يتعلق بالتيسير والدعم. لقد شاركت في آخر اجتماع لمجلس التنسيق والرصد المشترك، الذي عقد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في كابول، والذي انعكست نتائجه في تقرير الأمين العام (S/2011/772). ودعا الاجتماع إلى زيادة استعداد حكومة أفغانستان وقدرتها على إدارة برنامجها الإنمائي وتنسيق المساعدة الدولية. كما أحاط الاجتماع علما بالقيمة المضافة التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

انضممت من كابول إلى وفد الأمين العام إلى المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان في بون. وفر المؤتمر فرصة حسنة التوقيت، بعد مرور ١٠ سنوات على اتفاق بون لعام ٢٠٠١، للمجتمع الدولي وأفغانستان لتقييم الشراكة وإعادة تأكيدها وتوسيع نطاقها، سواء أثناء الفترة الانتقالية وفترة ما بعد ٢٠١٤؛ أي، عقد من التحول ينتهي في عام ٢٠١٤.

شدد الأمين العام، خلال المؤتمر، على ضرورة تركيز الحكومة الأفغانية وشركائها الدوليين كذلك على الجوانب غير العسكرية للمرحلة الانتقالية. لا بد أن تدعم المساعدة الدولية الجهود التي يبذلها الأفغان لتعزيز مؤسساتهم، وتقدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. تستغرق هذه العملية وقتا في ظل أحسن الظروف، ولن يختلف الأمر في أفغانستان. ولهذا السبب فإن الالتزام طويل المدى تجاه أفغانستان الذي تعهد به المجتمع الدولي في بون، خلال الفترة الانتقالية والتحول لاحقا يكتسي أهمية كبيرة.

إن الإعلان الصادر عن المؤتمر، الذي يسلط الضوء على الدور الحاسم للأمم المتحدة في أفغانستان، يكتسي أيضا أهمية كبيرة. وقد أكد الأمين العام، خلال الاجتماعات التي عقدت على هامش المؤتمر، الأولويات الثلاث للأمم المتحدة في المستقبل: أولا، توفير الأمن والمساعدات الإنمائية، ثانيا، تعزيز ودعم عملية المصالحة الشاملة بقيادة الأفغان، والتي تقوم على الحوار وتوافق الآراء، وثالثا، مواصلة تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والأطفال.

تلتزم الأمم المتحدة بدعم حكومة أفغانستان وشعبها على المدى الطويل. أيدنا الشعب الأفغاني لأكثر من نصف

قرن. وسنظل في أفغانستان إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وطالما يحتاج الأفغان إلينا.

وفيما يتعلق بالاجتماعات الرئيسية بشأن أفغانستان منذ مداولات المجلس الأخيرة، فإن ”مؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان: الأمن والتعاون في قلب آسيا: قد أطلق عملية اسطنبول“. أكدت الدول الأربع عشر المشاركة على التزاماتها السابقة، بما في ذلك ما يتعلق بسلامة أراضي البلد. كما أعلنت مبادئ مشتركة لتوجيه دعمها لأفغانستان تنعم بالأمن والاستقرار والسلام.

وقد وضعت عملية اسطنبول إطار المتابعة على أساس تدابير ملموسة لبناء الثقة استجابة للتحديات الحاسمة التي تواجه أفغانستان وجزءا كبيرا من المنطقة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. تشمل هذه التحديات التهديد الذي يشكله الإرهاب والاتجار بالمخدرات، فضلا عن الحاجة لتحقيق السلام وتعزيز الروابط التجارية. ونتطلع إلى ورقة المفاهيمية التي ستقدمها أفغانستان مطلع العام المقبل قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في كابول في تموز/يوليه ٢٠١٢، والذي سيكون علامة إضافية على تولي السلطات الوطنية قدرا أكبر من المسؤولية في العملية مستقبلا.

(تكلم بالإنكليزية)

سياسيا، اتخذت أيضا خطوات هامة عديدة إلى الأمام منذ مناقشتنا الماضية (انظر S/PV.6625). ناقش أربعون فريقا عاملا من ممثلين عن كل محافظة، في الجمعية الكبرى التقليدية (اللويا جيرغا) في تشرين الثاني/نوفمبر، مستقبل المجلس الأعلى للسلام والحوار نفسه. وخلصوا إلى أنه لا بديل للسلام وأكدوا على ولاية المجلس وأوصوا على نحو حكيم، بإجراء حوار مع المحاورين المعروفين، الذين يمكن التحقق منهم، ويمكنهم أن يتحملوا المسؤولية ويخضعوا للمساءلة، ويحترموا حقوق وتطلعات جميع الأفغان، لا سيما المرأة.

نتيجة لاغتيال الأستاذ رباني، طلبت الجيرغا من الحكومة تعيين رئيس جديد لقيادة المجلس الأعلى للسلام نيابة عنه.

لقد أعيد التأكيد بشكل واضح من اللويا جيرغا ونتائج مؤتمر بون على الالتزام بمواصلة عملية السلام، ولكن الخطوات المقبلة لم تحدد بعد.

في تطور إيجابي آخر، بتحقيق النصاب القانوني للعمل في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، استأنف مجلس النواب في البرلمان – الووليسي جيرغا – عمله التشريعي. وتشير التسوية بطريقة منظمة للتزاع الذي استمر عاما على نتائج الانتخابات إلى تنامي احترام المؤسسات والعمليات والإجراءات القانونية.

وبموافقة البرلمان، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، على الميزانية التكميلية لإعادة رسملة مصرف كابول، أدت التداعيات الإيجابية أيضا إلى إزالة العائق الرئيسي في برنامج التنمية. واختتم صندوق النقد الدولي والحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر المفاوضات بشأن برنامج جديد لصندوق النقد الدولي. ومكن البرنامج الجهات المانحة الدولية من، أولا، استئناف الانخراط في دعم البرامج الإنمائي الحالي من خلال عملية مجلس التنسيق والرصد المشترك، واجتماعين للمجلس عقدا في تعاقب سريع للموافقة على تسعة برامج وطنية ذات أولوية، وثانيا، في بون، للالتزام الطويل الأمد بالتعاون في مجال التنمية، بما في ذلك إعادة التأكيد على الالتزامات لتوجيه المزيد من المساعدات من خلال ميزانية الحكومة.

من خلال ذلك التنشيط لعملية كابول وإعادة التأكيد على آليات فعالية المعونة، ستصبح الحكومة الأفغانية

في وضع أفضل للوفاء بالتزاماتها الخاصة لتحسين الحوكمة وسيادة القانون وتعزيز المساءلة المالية وتحسين الأداء.

فيما يتعلق بمكافحة المخدرات، كشفت الدراسة الاستقصائية عن الأفيون الأفغاني لعام ٢٠١١، التي صدرت في تشرين الأول/أكتوبر، عن زيادة في زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون المتوقع لهذا العام. ومع ذلك، اتخذت خلال الشهر الماضي خطوتان هامتان على المستوى الإقليمي، وهو بالفعل المستوى الذي يجب فيه محاربة هذه المسألة. اجتمع وزراء مكافحة المخدرات في أفغانستان وإيران وباكستان، في إطار المبادرة الثلاثية التي يرعاها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتوقيع إعلان لتعزيز التخطيط والقدرات التشغيلية المشتركة. وفي الأسبوع التالي، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجه الإقليمي ٢٠١١-٢٠١٤ لتعزيز التعاون مع جميع بلدان المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات.

أما فيما يتعلق بنقل المسؤوليات الأمنية، وهي عنصر رئيسي في عملية التحول، رأيت بنفسي في زيارتي الأخيرة لأفغانستان أنها تجري على قدم وساق. ويعلم المجلس أن الرئيس كرزاي وافق، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، على الشريحة الثانية من المناطق التي سيتم نقل المسؤوليات عن الأمن فيها. لكن ليس هناك مجال للتهاون. فمن أجل استدامة الانتقال، لا بد أن يرتبط الأمن بالتنمية وعملية كابول. يجب أن يرى أبناء الشعب الأفغاني تحسينات ملموسة في حياتهم اليومية، لا سيما من حيث الفرص الاقتصادية. لذلك، فإن الأمر الأكثر إلحاحا من أي وقت مضى هو أن نمضي قدما بشأن الجانب المدني للانتقال بنفس القوة والسرعة. وهكذا فقد وصلت بون إلى مرحلة حاسمة لكي تكتسب هذه العملية زخما. ومن المتوقع أن يعمل المجتمع الدولي على قطع المزيد من الالتزامات المحددة في مؤتمر العام المقبل المزمع عقده في طوكيو.

كذلك من الجدير ذكره ومما يبشر بالخير، إذا ما استدامت، الإشارات الواضحة الأخيرة للانخفاض النسبي في عدد الحوادث الأمنية، حيث نسجلها في الأمم المتحدة. وحتى هذا اليوم فقد ارتفع عدد الحوادث بنسبة ٢١ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠، بيد أن ذلك كان مرده بصورة رئيسية إلى زيادة عدد الحوادث في مرحلة مبكرة من العام. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر هبط عدد الحوادث، بالمقارنة إلى الأشهر الثلاثة السابقة. كذلك هبط بالمقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٠، على الرغم أنه لا بد لنا من أن نتذكر أن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي قد انحرفت بشدة بالأرقام لذلك الشهر.

وهذه أخبار جيدة في قطاع لم يكن لديه شيء إيجابي كي يبلّغ عنه لفترة طويلة جدا من الوقت. ومع ذلك لا ينبغي أن نخدع أنفسنا. لقد شهدنا مرة أخرى هجمات على نطاق واسع خلال الأسابيع الأخيرة. ولا بد لنا من أن نواصل ممارسة الحذر واليقظة لأن الحالة الأمنية المتقلبة ما زالت تؤثر بعمل الأمم المتحدة في أفغانستان وتقيد العمليات وتديم مستوى عاليا من الخطورة بالنسبة لموظفينا والسكان الأفغان أيضاً. ولا يزال يتعين علينا قطع شوط طويل في عملنا، كما ينبئنا بذلك عنوان تقرير حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان الذي صدر مؤخرا عن تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. فقد تم التشديد في هذا التقرير على حقوق النساء والمحتجزين. وسنواصل متابعة هذه الاستعراضات وتشجيع المجتمع الأفغاني ودعمه لكي يقوم بدور مماثل وتنال الأصوات الأفغانية آذانا صاغية.

وللأسف لا يزال يتعين علينا أيضا قطع طريق طويل لحماية المدنيين. ولا تزال الإصابات في صفوف المدنيين عند مستويات عالية، إذ بلغت تقريبا ٨٠٠ وفاة في الأشهر

الثلاثة الماضية. ففي يوم واحد، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، قُتل عشرات من المصلين الأبرياء في كابول ومزار الشريف حيث كانوا يحتفلون في ذلك بمناسبة دينية هامة. فهذه الهجمات تستحق ما قوبلت به من إدانة قوية من طائفة واسعة جدا من الأصوات داخل وخارج أفغانستان. ومن سوء الطالع أن الأفغانيين أصبحوا جميعا ملمين للغاية بهذا الألم والصعوبة. وعلينا أن نبقي أعيننا مسلطة على الشواغل الإنسانية الملحة التي ما برحت تؤثر في هذا البلد.

إن الجفاف في هذا العام كان له أثر مدمر، وخاصة في الشمال والغرب بحيث زاد منسق الإغاثة الطارئة من مناشدته الموحدة لهذا العام لتبلغ ١٢٩ مليون دولار، أي بزيادة تبلغ تقريبا ٣٠ في المائة، من أجل الاستجابة للاحتياجات الناشئة تحت قيادة حكومة أفغانستان. أما مناشدة العام المقبل التي أطلقت في الأسبوع الماضي فتذكرنا بأهمية ردم الهوة بين التدخلات الإنسانية والتنمية للوصول إلى المشاكل الهيكلية الأساسية التي يمكن أن تحول دون وقوع العديد من الكوارث الطبيعية التي نراها تحدث في كل عام. وفي هذه المنطقة أيضا تتحلى الحكومة بمركز قيادي قوي وستحتاج إلى دعمنا بوصف ذلك جزءا من التزامنا بانخراط طويل الأجل.

وبفضل توجيه رسالة دعم واضحة من جانب المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية في بون واسطنبول من أجل قيام الأمم المتحدة بدور حاسم في أفغانستان، حان الوقت لنلقي نظرة أخرى على ذلك الدور وأن نعيد تركيز أبصارنا على ولايتنا، وتكيفها مع الحالة التي تتبلور في الميدان. وتحقيقا لهذه الغاية، وانسجاما مع تعليمات المجلس والدعوة الصادرة عن الحكومة في وقت سابق من هذا العام والموجهة إلى الأمين العام، تجري حاليا عملية استعراض للأنشطة الموكولة إلى بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان، وهو دعم تتصدره إدارة عمليات حفظ السلام. ويسرني أن أبلغ أنه خلال زيارتي إلى كابول دشنا رسميا عملية الاستعراض بالاشتراك مع وزير الخارجية رسول وبحضور وزراء رئيسيين آخرين، بمن فيهم نائب وزير الخارجية لودين الذي يقوم بدور المنسق للحكومة الأفغانية في عملية الاستعراض. وأتوجه بالشكر له على قيادته.

لقد قام الأمين العام بتعيين فريق مشترك بين الوكالات يعمل بموجب الاختصاصات التي تم التشاور بشأنها والاتفاق عليها بصورة واسعة مع أعضاء المجلس والحكومة الأفغانية، فضلاً عن الشركاء وأصحاب المصالح الرئيسيين. لقد عاد أعضاء الفريق من أفغانستان بالأمس، وعقدوا مشاورات مستفيضة مع طائفة واسعة من المحاورين في نيويورك قبل عملية الوزع وخلال فترة إقامتهم في أفغانستان التي استمرت ثلاثة أسابيع. وسيجري الفريق حاليا سلسلة من استخلاص المعلومات قبل إعداد استنتاجاتهم وتوصياتهم التي تهدف إلى إبلاغ مناقشات المجلس المتصلة بتجديد الولاية في شهر آذار/مارس ٢٠١٢.

وأود أيضا أن أبلغ بأن العملية المخطط لها والسلسة المتمثلة في نجاح القيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان جارية حالياً. وبأن السيد ستيفان دي مستورا الذي قاد البعثة بنجاح خلال فترة اتسمت بالاضطراب الشديد، قد أنهى خدمته بوصفه ممثلاً خاصا للأمين العام بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر لتولي منصب في حكومته. أعرب عن جزيل الشكر والامتنان من جانب الأمين العام ومن جانبي للسيد دي مستورا على ما تحلى به من روح احترافية وتكريس خلال فترة خدمته. ونتمنى له التوفيق في الخطوة المقبلة في وظيفته المرموقة جدا.

ويسرني أن أقدم لكم السيد يان كوبيش، الذي يعرفه أصلا العديد منكم والذي عينه الأمين العام بوصفه الممثل الخاص المقبل ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى أفغانستان. ومما يجدر ذكره أن السيد كوبيش دبلوماسي وسياسي ضليع وناجح. ولديه سجل وظيفي عريق ورفيع المستوى، بما في ذلك توليه منصب وزير الخارجية في سلوفاكيا ومنصب أمين الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قبل ترؤسه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، حيث يعمل حاليا حتى تسلمه بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونتمنى له التوفيق في أكثر المهام تحديا، ونرجو من المجلس إبداء التفهم وتقديم الدعم الكامل له.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية أفغانستان، سعادة السيد جواد لودين.

السيد لويدن (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي أن تتاح لي فرصة مخاطبة مجلس الأمن للمرة الأولى. أنقل تقدير الشعب الأفغاني لجميع أعضاء المجلس والبلدان التي يمثلونها على التزامكم بأفغانستان سلمية وإبقاء التركيز منصبا على الحالة الناشئة في بلدي.

أشكر وكيل الأمين العام لادسو على إحاطته الإعلامية المفيدة والشاملة وعلى قضاء فترة طويلة من الوقت في أفغانستان خلال زيارته الأخيرة لها. وقد سرني أن التحقت به مؤخرا في كابول وبالسيد هايتمن الموجود هنا أيضا، من أجل البدء بعمل فريق استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان.

كان عام ٢٠١١ عاما هاما جدا بالنسبة لأفغانستان، ونحن أبناء أفغانستان نشعر بالفخر إذ نجحنا في معظم الخطوات التي اتخذناها في شراكة مع المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال كما حدث في السنوات السابقة، فإن كل إنجاز من إنجازاتنا كان له ثمن. فلا يزال الإرهاب يمثل تهديدا قويا وما برحت أفغانستان تقدم تضحيات هائلة من أجل رؤية أفغانستان سلمية ومزدهرة وديمقراطية. غير أنه لا يمكن أن يردعنا أي تهديد أو مطالبة بالتضحية من تحقيق رؤيتنا، ونقدر حق التقدير المساعدة الحيوية التي يقدمها لنا أصدقاؤنا وشركاؤنا الدوليون في هذا الكفاح التاريخي.

ولما كنا دائما نطمح إلى تحقيق الاعتماد على الذات، فقد اتخذنا أخيرا وفي العام الماضي خطوة حاسمة تمثلت في البدء بعملية الانتقال التي ستشهد تولي القوات الأمنية الوطنية الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلاد بحلول عام ٢٠١٤. وبتنفيذ المرحلة الانتقالية الثانية التي أعلنها في الشهر الماضي فخامة الرئيس حامد كرزاي، إذ تتولى حاليا القوات الأفغانية مهمة الأمن في ما يزيد على خمسين في المائة من القطاعات السكانية في البلد.

أود أن أشدد على أن المرحلة الانتقالية بالنسبة لأبناء الشعب الأفغاني، ليست موعدا نهائيا مفروضا أو مجرد معيار لقياس العمليات. فمرحلة الانتقال هي إظهار حقيقي لتصميمنا على النجاح والوقوف على أقدامنا. إنها إطار العمل الذي نهتدي به في جميع جهودنا وبحس أساسي فإنها الهدف النهائي المتمثل في شراكتنا، نحن أبناء أفغانستان، وهي شراكة حبانا الله بها مع المجتمع الدولي طيلة السنوات العشر الماضية.

ولكن الانتقال أمر لا يتعلق بإحلال السلام وحده. وإذ نمضي نحو تحمل المسؤولية الكاملة عن الدفاع عن بلدنا وتأمين حياة شعبنا، نحن أيضا نتولى ملكية أكبر للأمور على الجبهة المدنية، ومن بينها العملية السياسية وجدول الأعمال الإنمائي. لذلك، لجعل الانتقال ذا مغزى، وأيضا لبناء قدرات قواتنا الأمنية، نضاعف جهودنا للمضي قدما بعملية السلام وتحسين الحوكمة ومكافحة الفساد وبناء القدرات اللازمة لمؤسساتنا الحكومية للاضطلاع بمهامها السيادية بصورة فعالة وشفافة.

وإذ أتكلم عن الحل السياسي، أود أن أطمئن المجلس على أن الحكومة الأفغانية لا تزال ملتزمة بمسعى السلام بقيادة أفغانية الذي يهدف إلى مصالحة أعضاء المعارضة المسلحة وتمكينهم من العيش حياة سلمية في المجتمع. ويدرك المجلس أن جهودنا للسلام واجهت، في الأشهر الأخيرة، عددا من الانتكاسات، لا سيما الاغتيال المأساوي للأستاذ برهان الدين رباني، الرئيس السابق لأفغانستان ورئيس المجلس الأعلى للسلام. وبالرغم من ذلك، وفي لويا جيرغا الاستشارية التي عقدت الشهر الماضي في كابول، جدد الشعب الأفغاني بالإجماع تأكيده على عملية السلام، مانحا إياها زخما جديدا. وأعرب الاجتماع الوطني عن رغبة الشعب الأفغاني في الاستمرار في تحقيق عملية شاملة للمصالحة الوطنية وإعادة الإدماج يتولى قيادتها الأفغان.

ومن خلال العملية السلمية سنواصل مد أيدينا إلى المعارضة المسلحة ومصالحة من يرغبون في التخلي عن العنف، وقطع الصلات مع المنظمات الإرهابية، والعيش في سلام في إطار الدستور. ونعتقد أن العملية قد تستفيد من إنشاء مكتب، داخل أفغانستان أو خارجها، يمكن من خلاله تيسير المحادثات الرسمية بين السلطات الأفغانية ذات الصلة وممثلي المعارضة المسلحة، ومن بينها طالبان. وفضلا عن ذلك، لا نزال نعتمد على دعم البلدان الإقليمية، وبخاصة باكستان، التي بدون دعمها لن تحرز جهودنا للسلام النتائج المنشودة.

ولا يزال دور المنطقة المحيطة بأفغانستان محوريا لمستقبل السلام والازدهار الذي نتوخاه نحن الأفغان لبلدنا. فالتهديدات المشتركة، بما في ذلك أخطار الإرهاب، والمخدرات وما إلى ذلك، لن تدحر ولن يتحقق السلام في أفغانستان على الإطلاق في حالة عدم وجود تعاون بناء وموجه نحو إحراز النتائج على الصعيد الإقليمي. ولذلك، خلال الأعوام العشرة الماضية، نحن في أفغانستان وضعنا التعاون الإقليمي في صلب رؤيتنا للمستقبل، وسنواصل القيام بذلك العمل في المستقبل.

وبفضل قيادة جمهورية تركيا الشقيقة، مثل مؤتمر اسطنبول المتعلق بأفغانستان: التعاون والأمن في قلب آسيا، المعقود في بداية تشرين الثاني/نوفمبر في اسطنبول، خطوة رؤيوية إلى الأمام نحو التعاون وبناء الثقة في جميع أنحاء المنطقة. ويحدونا كلا الأمل والتفاؤل في أن تساعد عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان على تهيئة بيئة إقليمية جديدة تتسم بالتعاون والتكامل والثقة والجهود المشتركة لتحقيق الأمن والازدهار. فقد غابت عنا تلك الرؤية لفترة أطول مما ينبغي. وسنتابع مؤتمر اسطنبول بمؤتمر وزاري آخر، من المقرر أن ينعقد في كابول في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبالفعل بدأت التحضيرات له بحماس.

وإذ تتطور الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي خلال مرحلة الانتقال وبعدها، فإن الأفغان بحاجة إلى الطمأنة من أصدقائنا في المنطقة وخارجها بأنهم سيواصلون دعم عمليتنا نحو تحقيق السلام والاستقرار والازدهار والديمقراطية. ومن حسن الطالع أن هذا التأكيد قدم، بأقوى العبارات، قبل أسبوعين في ألمانيا، حيث اجتمع أكثر من مائة بلد ومنظمة دولية للمؤتمر الدولي بشأن أفغانستان في بون. وأود أن أعرب عن تقديرنا الصادق لألمانيا، صديقة وشريكة أفغانستان لفترة طويلة، على استضافة ذلك المؤتمر التاريخي.

وتمثلت الأهمية الحقيقة لمؤتمر بون في تجسيد توافق آراء بالغ الأهمية القائم على الصعيد الدولي على دعم السلام في أفغانستان وسيادتها وازدهارها في المستقبل. وأعرب عن ذلك التوافق بلغة قوية للدعم والالتزام، لا سيما بتحديد مفهوم عقد التحول للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ باعتباره أساسا

صلبا لمشاركة المجتمع الدولي الدائمة ودعمه في مرحلة ما بعد الانتقال.

كما أكد المؤتمر مجددا على عملية كابول باعتبارها الإطار لتعاون المجتمع الدولي مع أفغانستان بينما نواصل تحول بلدنا من اقتصاد مرتهن للحرب إلى الاعتماد الذاتي. وفي ذلك السياق، نحن نتطلع إلى مؤتمر طوكيو، المقرر أن يعقد في تموز/يوليه العام المقبل، باعتباره فرصة للتركيز على جدول أعمال أفغانستان الاقتصادي في المستقبل. وأشكر أصدقاءنا اليابانيين على صداقتهم وعلى تنظيم ذلك المؤتمر البالغ الأهمية.

وإذا كان مؤتمر بون إظهارا لتوافق الآراء على الصعيد الدولي، فقد كان اللويا جيرغا الاستشاري، الذي عقد في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في كابول، صورة طبق الأصل له داخل أفغانستان، بتجسيده رغبة الشعب الأفغاني بالإجماع في الشراكة والمشاركة مع المجتمع الدولي. فقد اجتمع أكثر من ٢ ٠٠٠ ممثل أفغاني من جميع شرائح المجتمع وجميع أركان البلد، وبإبداء تاريخي للإرادة الديمقراطية، وأكدوا بصورة مدوية جهود الحكومة الأفغانية لإقامة شراكات استراتيجية وطويلة الأجل مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في إطار المنطقة وخارجها.

وفي ذلك السياق، استكملنا اتفاقا للشراكة الاستراتيجية مع صديقتنا القديمة والتاريخية، جمهورية الهند، ونحن بصدد التفاوض بشأن اتفاقات مماثلة مع أصدقائنا وشركائنا الآخرين، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة الأساسية للدول ذات السيادة. وستكون تلك الشراكات لبنات بناء علاقات أفغانستان مع المجتمع الدولي في المستقبل. وهي لا يمكن أن تشكل، ولن تشكل، تهديدا لأي بلد في المنطقة أو خارجها.

وإذ نمضي قدما، سيظل دور الأمم المتحدة بالغ الأهمية لشراكة أفغانستان مع المجتمع الدولي. ونتوقع أن يضمن الاستعراض المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر اتساقا واستجابة في أفغانستان، وفي ذلك السياق، نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا فريق الاستعراض إلى أفغانستان. وأتطلع إلى استمرار الحوار بين أفغانستان، في كابول وفي نيويورك، والأمم المتحدة في سياق الاستعراض، الذي ينبغي أن يعزز مبادئ الملكية والقيادة الأفغانيتين طوال فترة الانتقال وبعدها.

وإذ أتكلم عن الأمم المتحدة، كنت سأطلب من وكيل الأمين العام لادسو أن يعرب للسيد ستيفان دي ميستورا - ولكن نظرا لوجود السيد دي ميستورا بالتبادل عن طريق الفيديو، أود أن أعرب له مباشرة عن امتناني وامتنان الشعب الأفغاني وتقديره العميق على خدمته المخلصة وقيادته الممتازة للأمم المتحدة في أفغانستان. ونحن نشكره على العمل الذي أنجزه. وقد استمتعت شخصيا بالعمل معه، وأتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل. كما أغتنم الفرصة لتهنئة السيد يان كوبيش على تعيينه ممثلا خاصا جديدا للأمين العام. وتؤكد لنا السجل المهني المتميز للسيد كوبيش والثقة التي يوليها له الأمين العام على استمرار القيادة الفعالة للأمم المتحدة في أفغانستان.

وإذ نجتمع اليوم في نهاية السنة العاشرة لما كان تعاونا تاريخيا فعلا بين الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي، أود أن أجدد تأكيد عزم أفغانستان الثابت على تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر وديمقراطي بالشراكة الوثيقة مع العالم. وبطبيعة الحال، حققنا انجازات هائلة معا، ونحن جميعا ندرك التحديات التي تنتظر وضرورات استمرار الالتزام والتعاون.

واليوم، والنجاح الهائل لمؤتمر بون لا يزال ماثلا في أذهاننا، فإنني هنا لأعرب عن التقدير لالتزام المجتمع الدولي

نحو مستقبل أفغانستان، على النحو الوارد في بون في بداية هذا الشهر. كما اشكر المجلس على مساندته نتائج المؤتمر (S/2011/762). وإذ تمضي أفغانستان من الانتقال إلى عقد التحول، يظل توجيه هذا المجلس والتزام المجتمع الدولي بالغي الأهمية لمستقبلنا اليوم أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ستيفان دي ميستورا، الذي يشترك في جلسة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من روما.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أريد، كما هي عادتي، الإشارة إلى ثلاث نقاط فقط واستنتاج واحد. والنقطة الأولى هي الشكر الحار للمجلس على السماح لي بعدم تفويت هذه الجلسة لمجلس الأمن. وكنت أتمنى لو كنت هناك اليوم لكي أقدم تقريري الأخير إلى المجلس بصفتي الممثل الخاص للأمين العام، وبصراحة، لكي أشكر جميع أعضاء المجلس بحرارة وأصافحهم، فردا فردا، للتعبير عن الامتنان لما قدموه من دعم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولي خلال العامين الماضيين. ولم يشعر زملائي ولا أنا للحظة واحدة خلال تلك الفترة بأننا نفتقد دعم المجلس وتوجيهه.

إنني أترك بعثة الأمم المتحدة في أيد أمينة، كما سيرى المجلس. فالسيد يان كوبيش مؤهل تماما للقيام بما هو أفضل مما تم إنجازه حتى الآن. فهو يتحلى بروح طيبة وبالحماس الحق ويتمتع بالخلفية المناسبة. وأعتقد أنه بمساعدة المجلس وتوجيهات الأمين العام، سنكون قادرين على مواصلة القيام بما حاولت البعثة القيام به خلال العامين الماضيين والاستجابة لاحتياجات الأفغان. وقد سمعنا ذلك من نائب وزير الخارجية لودين: إن أهم شيء بالنسبة للأفغان هو احترام كرامتهم وسيادتهم، وفي الوقت نفسه، فهم حاجتهم إلى شراكة، بل شراكة طويلة الأمد.

وأعتقد أن ما تم القيام به حتى الآن، بتوجيهات المجلس ودعمه، قد ساعد العملية الديمقراطية. فهناك الآن برلمان؛ وهناك ٦٩ امرأة عضوا في البرلمان؛ والبرلمان يعمل؛ ويجري التحضير لإجراء انتخابات في المستقبل عندما يحين الوقت لإجرائها. وهناك دعم للمؤسسات الأفغانية، مثل اللجنة الانتخابية المستقلة. وثمة عملية إقليمية بدأت من خلال عملية اسطنبول، وسنرى تلك الاجتماعات الجديدة تعقد في العام المقبل. ولدينا تذكير مستمر من الهيئات المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان للمرأة وللضحايا من المدنيين وللموجودين في الحجز وللأطفال. وثمة عملية جارية لتحقيق المصالحة السياسية، وإن كانت ناشئة ولا تزال غير كافية. ولكن لدينا فريق دعم السلام التابع للبعثة والذي سيكون مع السيد كوبيش، لدعم أي عملية يريد الأفغان قيادتها. ونحن ندعم عملية الانتقال التي تمضي قدما في الاتجاه الصحيح.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وممثلي الاتحاد الأوروبي وممثلي الهيئات الإقليمية على التعاون الممتاز بيننا خلال السنتين الماضيتين. وقد كانت لدينا جداول أعمال مختلفة وأحيانا تركيز مختلف، ولكننا عملنا جميعا في نفس الاتجاه نحو بلوغ الأهداف ذاتها. وأرحب بأن يصبح الاستعراض؛ أي كل فرصة لمعاودة النظر في ما نحاول القيام به وما ينبغي لنا فعله في المستقبل - كما يمكن أن نرى من المهمة المذكورة في التقرير المقبل - فرصة لنا لتقديم خدمة أفضل للأفغان ولكي نكون أكثر فعالية بالنسبة لمجلس الأمن.

أخيرا وليس أخرا، أشير إلى جانب تنسيق المعونة والذي مكّن البعثة، بإنشاء مجلس التنسيق المشترك وفي إطار الشراكة مع السلطات الأفغانية، من أن تكون هيئة يمكنها الدفع قدما بما نسميها عملية كابول. والمؤتمرات التي عقدت في لندن وكابول ولشبونة واسطنبول، ومؤخرا، في بون

كانـت جميعـا فرصـا أتاحـت لي، في سـياق خدمـة الأمـم المتحـدة، شـرف أن أرى العمليـة والتقـدم يتحركـان في اتجـاه جيد لأفغانستان.

وختامـا، فقـد عـشت لحظـات ارتيـاح كـبير لرؤيـة الإنجـازات الأفغانيـة تـسير في الاتجـاه الـصحيح. وقـد واجهنـا انتكاسـات ولحظـات حزينـة رهيبـة، خاصـة، وهـو أمـر يمكـن تـصوره، عنـدما مـات زملائـي وأصـدقائي في مـزار الـشريف. ولكننا لم نشعر مطلقـا بأننـا وحـدنا، لأن الأفغـان كـانوا معنـا يبينـون لنـا الطريـق مـن خـلال تـصميمهم وصـمودهم، ولأن المجلـس والأمـين العـام كانـا هنـاك دائمـا ويـدعماننا. ولهـذا السبب، أريد أن أشكر المجلس بحرارة ولهذا السبب، أنا سعيد جدا لأنـني تمكنـت مـن أن أكـون مـع الجميـع، حـتى ولـو مـن على البعد، في هذه المناسبة.

الـسيد فيتيـغ (ألمانيـا) (تكلـم بالإنكليزيـة): أود في البدايـة أن أنـوه بحـضور نائـب وزيـر الخارجيـة لـودين هنـا في القاعة. ونشكره جزيل الشكر على انضمامه إلينا اليوم وعلـى ملاحظاتـه. كمـا نـشكر وكيـل الأمـين العـام لادسـو علـى إحاطته الإعلامية الشاملة. وتتقدم ألمانيا بخالص الشكر للـسيد سـتيفان دي ميـستورا علـى إسـهامه الهائـل في دعـم الأمـم المتحـدة لأفغانـستان وعلـى تفانيـه الشخـصي في واحـد مـن أصـعب المناصـب في المنظمـة. واختيـار الحكومـة الإيطاليـة الجديـدة للـسيد دي ميستورا لمنصبه الجديـد الهـام هنـاك دليـل كاف على صفاته البارزة.

وأود أيـضا أن أغتـنم هـذه الفرصـة لأشـكر وأرحـب بالممثـل الخـاص القـادم للأمـين العـام في أفغانـستان والـرئيس الجديـد لبعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المساعدة إلى أفغانـستان، الـسيد يـان كـوبيش. ويـود وفـد بلـدي أن يهنئـه علـى منـصبه الجديد ويؤكـد له الدعم الكامل للحكومـة الألمانيـة. وسـتخدم خبرته السياسية الواسعة بعثة الأمم المتحدة بشكل جيـد جـدا. وأود أيضا أن أؤكد له الدعم القـوي لبلـدي، وكمـا أفتـرض، دعم المجلس الذي تشكل أفغانستان بالنسبة لـه أولويـة عاليـة، كما برهنت على ذلك الدرجة الكبيرة من توافق الآراء الـذي ظهر على مر الزمن.

وتعـرب ألمانيـا عـن تأييـدها للبيـان الـذي سيدلي بـه المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

يتوجـه الـسيد كـوبيش إلى كـابول في لحظـة أخـرى حاسمة في التاريخ الأفغاني الحـديث، بعـد أيـام فقـط مـن مـؤتمر أفغانــستان الــدولي الــذي عقــد في بــون في ٥ كــانون الأول/ديسمبر، والذي كان، كمـا قـال الـسيد لـودين، معلمـا تاريخيا. وبعد مرور عشر سنوات على انعقـاد المـؤتمر الأول في سانت بترسـبرغ، تـسير أفغانـستان في طريقهـا للحـصول علـى السيادة الكاملة مرة أخرى. وبدأت عملية الانتقال تـؤتي أولى ثمارها. وكما أعلن الرئيس كرزاي، سيعتبر ما يزيد علـى ٥٠ في المائة من الأراضي الأفغانية قريبا مناطق تمر بمرحلة انتقاليـة. وبحلــول عــام ٢٠١٤، ســتتحمل قــوات الأمــن الأفغانيــة المسؤولية الكاملة عن الأمن في أفغانستان.

والرسـالة الرائعـة حقـا الـصادرة عـن بـون واضـحة: المجتمـع الـدولي يجـدد شـراكته مـع أفغانـستان ويجـدد منظـور واضح وموثـوق وطويلـة الأجل، يستند إلى التزامـات متبادلـة راسـخة. وحكومـة أفغانـستان، تلتـزم مـن جانبـها بموجـب الاتفـاق، بمواصـلة التقـدم في جميـع المجـالات الرئيـسية، مثـل الديمقراطيــة وحقــوق الإنــسان والحوكمــة، وتعيــد تأكيــد التزاماتها الدولية في هذا الشأن. وبصورة أعم، فإن مـا يـسمى عقــد التحــول مــن ٢٠١٥-٢٠٢٤ يؤكــد علــى توافــق اســتراتيجي في الآراء. والمجتمــع الــدولي يقــف إلى جانــب أفغانستان. وسنتأكد من أنه لـن يـتم عكـس مـسار الإنجـازات الهامـة الـتي تحققـت خـلال العقـد المنقـضي وأن الإصـلاحات وتـدابير بنـاء القـدرات الـتي تمـس الحاجـة إليهـا سـتظل مـن

الأولويات لصالح جميع الأفغان. ويجب عدم السماح للإرهابيين بالعثور على ملاذ آمن في أفغانستان مرة أخرى.

وفي ذلك كله، تمثل الاستدامة، بما في ذلك الاستدامة المالية، شاغلا رئيسيا. يتمثل أحد الأمثلة في أن قوات الأمن الأفغانية قد بلغت تقريبا حجمها المستهدف. ويتعين التركيز الآن على إجراء المزيد من التأهيل والتمكين لهياكل دائمة مملوكة من قبل الأفغان.

إن بون تشدد أيضا على الدعم الدولي لأجل إيجاد حل سياسي. ويتطلب تحقيق الاستقرار الدائم في أفغانستان إجراء عملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان وتربط بين المصالح المشروعة لجميع المجموعات داخل المجتمع الأفغاني، بما في ذلك تلك العناصر من طالبان التي ترغب في القيام بقطيعة مع ماضيها. في ذلك الصدد، حددت أفغانستان والمجتمع الدولي سبعة مبادئ واضحة لهذه العملية، توضح بشكل لا لبس فيه بأن السلام لا يمكن أن يكون بأي ثمن كان. لكن المشاركين كانوا واضحين جدا بشأن ضرورة احترام المنطقة ودعمها لنتيجة عملية السلام والمصالحة التي تقوم على تلك المبادئ. ويبقى الدعم الإقليمي ضروريا، والأهم من ذلك الوصول إلى علاقة وظيفية مع جار أفغانستان الأقرب باكستان. إن الوفد الألماني يدعم دعما كليا عملية اسطنبول الجديدة لبناء الثقة والأمان وتجديدهما تدريجيا في المنطقة.

ختاما، لقي الدور المركزي للأمم المتحدة في أفغانستان الكثير من الدعم والتقدير في بون. وبينما نحن بصدد الاستخدام الأمثل لوجود الأمم المتحدة بغية إجراء العملية الانتقالية، تتشاطر ألمانيا وجهة النظر التي عبر عنها الأمين العام خلال المؤتمر، والتي مفادها أن الأمم المتحدة كانت نشطة في أفغانستان قبل عام ٢٠٠١ بكثير، وستكون ثمة حاجة إليها لفترة طويلة بعد ٢٠١٤.

كما عبر عن ذلك وفد بلدي مرارا وتكرارا في هذه القاعة، من مسؤوليتنا المشتركة ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة، بأفضل شكل ممكن، حيث أنهم يعملون وسط أخطار كبيرة ويؤدون تضحيات شخصية. تندد ألمانيا بأقوى العبارات بالهجوم الذي استهدف مجمع الأمم المتحدة في قندهار في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، وتعبر مرة أخرى عن صادق تعازيها. وكما ذكرنا من قبل التقرير المقدم اليوم، فإننا ندعو بقوة إلى احترام المجال الإنساني الذي سيعمل فيه أولئك الذي يأتون لمساعدة الضعفاء.

وقبل الانتهاء، أود أن أقدم بعض الملاحظات بشأن الأمن. يظل يساورنا القلق جراء الحالة المتقلبة بوجه عام، واستمرار ارتفاع مستوى العنف. وتشكل هجمات عاشوراء المروعة ضد زوار أبرياء هذا الشهر آخر مثال على ذلك. لكن ورغم زيادة الهجمات، تعرف الحالة الأمنية بشكل عام علامات واضحة على الاستقرار. ونعتقد بأن الوتيرة السلبية ربما قد توقفت. وبينما تتقدم المرحلة الانتقالية، تستدعي المشاركة الدولية تكييفا. وباعتبار ألمانيا عنصرا من عناصر تحويل أفرقة تعمير المقاطعات قبل إلغائها التدريجي، فقد قررت وضع أفرقتها لتعمير المقاطعات تحت قيادة مدنية، وكان فريق فايزاباد أول فريق الأسبوع الماضي.

دعوني أختم بالتأكيد مرة أخرى على شكر الحكومة الألمانية لشركائها الأفغان، وخصوصا الرئيس كرزاي ووزير الخارجية رسول ونائب وزير الخارجية لودين والسفير تانين هنا في نيويورك على تعاونهم المتميز تحضيرا لمؤتمر بون. وتثمن ألمانيا عاليا صداقتها الوثيقة مع أفغانستان وستواصل ممارسة نفوذها دعما للمستقبل المشرق الذي تستحقه أفغانستان.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أشكر وكيل الأمين

العام لادسو ونائب وزير الخارجية لودين والممثل الخاص للأمين العام ستفان دي ميستورا. ونشكر على وجه خاص السيد دي ميستورا على عمله الممتاز وعلى التعاون الذي أبداه لنا خلال فترة عضويتنا في المجلس.

من المشجع العلم بأن الخلاف الذي دام لمدة سنة في فترة ما بعد الانتخابات، قد جرى التغلب عليه وبأن الجمعية الوطنية في حالة انعقاد مرة أخرى. وتشكل كل من الخطوات التي قطعت في اتجاه تسوية مسألة مصرف كابول، وتعيينات رؤساء مديرية الأمن الوطني والمصرف المركزي وعضو اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور، علامات مشجعة. لكن العنف زاد بشكل حاد في الفترة المشمولة بالتقرير، وتميز باغتيالات طالت شخصيات مرموقة. وللأسف كان لذلك آثار فيها تحديات لعملية المصالحة برمتها. ويتعين بالتالي على أصحاب المصلحة المحليين والمجتمع الدولي الاستمرار في دعم العملية، التي تكتسي في نظرنا أهمية بالغة لمستقبل البلد. وعبارات الإخلاص التي سمعناها اليوم مشجعة بالتأكيد.

إن البوسنة والهرسك قلقة للغاية جراء المعاناة المستمرة للمدنيين. فقد علمنا بأن وفيات المدنيين قد ارتفعت بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بسنة ٢٠١٠. ومن ثم نعيد التأكيد على موقفنا المتمثل في أن المصالحة هي السبيل الوحيد أمام أفغانستان لوقف معاناة المدنيين.

فيما يخص التطورات المتعلقة بالأمن، فإننا نؤكد قلقنا البالغ إزاء ارتفاع متوسط العدد الشهري للحوادث الشهرية المرتبطة بالأمن بنسبة ٢١ بالمائة مقارنة بسنة ٢٠١٠. لكن يشجعنا انتقال المسؤوليات الأمنية للسيطرة الأفغانية، خصوصا مع فاعلية مرحلتها الثانية، التي سوف تغطي عند إنجازها ما يربو عن نصف سكان أفغانستان.

إننا نتفق تماما مع وجهة نظر العديد من أصحاب المصلحة في أفغانستان بأنه، إلى جانب المكاسب الأمنية، علينا أن نولي اهتماما قويا للجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دورها في ضمان مركزية الحكومة في التنمية. ويتمثل التطور المشجع في علاقة أفغانستان مع بلدين جارين، في الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع الثلاثي بين تركيا وأفغانستان وباكستان، الذي أفضى إلى إنشاء آلية للتحقيق في قتل الأستاذ رباني.

وكما أكدنا على الدوام، يكتسي التعاون الإقليمي أهمية بالغة لاستقرار سلام وازدهار أفغانستان. من هنا فإننا نرحب ونشيد بكل خطوة متخذة في اتجاه ذلك الهدف، بما في ذلك تنظيم جمهورية تركيا لمؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ونأمل في أن تساعد عملية اسطنبول على زيادة التعاون الإقليمي وبناء الثقة. وندعم بقوة تنظيم وحصيلة المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان الذي عقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والذي ركز على الالتزام بمساعدة أفغانستان خلال المرحلة الانتقالية وبعدها، وتدعيم عملية كابول.

وفيما يخص حقوق الإنسان، فإننا ندين تعذيب أسرى النزاع في السجون الأفغانية. ومن المقلق للغاية تعرض ما بين ٣٥ و ٤٦ بالمائة من السجناء للتعذيب، حيث أن ذلك يعني ضمنا بأن التعذيب منهجي. ونحن نشيد بعمل البعثة بشأن تلك المسألة المهمة. ونشجع أيضا الأمم المتحدة على دعمها المتواصل للحكومة الأفغانية في تنفيذها لخطة العمل المعنية بمنع تجنيد الأطفال والانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال.

وفيما يتعلق الأمر بتنفيذ عملية كابول وتنسيق المعونة، فإننا مسرورون بالعلم بأن العملية قد تقدمت وبأن

صندوق النقد الدولي وحكومة أفغانستان قد انتهيا بنجاح من المفاوضات بخصوص برنامج صندوق النقد الدولي لصالح أفغانستان، الذي نأمل في أنه سوف يحسن من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وتقديم الخدمة العامة.

فيما يرتبط بتنمية المساعدات الإنسانية، فإننا نساند بقوة إضافة سبعة مجالات جديدة للمجموعة الحالية من الأولويات، على سبيل المثال تنمية القدرات والشباب والمسائل السكانية وإعادة إدماج العائدين وإدارة الموارد الطبيعية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وإذ تضع البوسنة والهرسك ذلك في عين الاعتبار، فإنها تجدد قلقها جراء حالة المشردين داخليا في البلد. وندعو المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية إلى تزويد المجموعات السكانية الضعيفة بالدعم المطلوب لتيسير اندماجها.

في الختام، نود التعبير عن عرفاننا للممثل الخاص السابق للأمين العام السيد ستفان دي ميستورا، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على عملهم القيم الهادف إلى بناء السلام والاستقرار في أفغانستان. ستقف البوسنة والهرسك على الدوام إلى جانب الشعب الأفغاني، وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمها الحقيقي والملموس للسلام والاستقرار في البلد من خلال المشاركة في الجهود الدولية الرامية لتحقيق هذا الغرض.

السيد سلام (لبنان): بدوري، أود أن أشكر السيد يرفي لادسو والسيد ستيفان دي مستورا على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأن أرحب بنائب وزير خارجية أفغانستان، السيد جاويد لودين، وأشكره على بيانه.

نكرر قلقنا إزاء استمرار الأوضاع الأمنية الصعبة في أفغانستان، وهو الشاغل الأساسي للأفغان والمجتمع الدولي. وندين سقوط المدنيين والتعرض للقوات الأفغانية والقوات الدولية ولموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، لا سيما الإنسانية منها. ونطالب كل الأطراف بالتقيد الكامل بأحكام القانون الإنساني الدولي.

لقد بات اقتناعنا راسخا بأن نجاح الحل في أفغانستان يشترط أمرين رئيسيين، أولا، تحقيق المصالحة الوطنية بين مكونات المجتمع الأفغاني كافة، لأن مستقبل الأفغان ومصيرهم محكوم بالتعايش وبالتشارك في الحكم والمسؤوليات، فقد أثبتت التجربة أن إلغاء الآخر أمر مستحيل، والاختلاف في إطار وحدة البلاد هو الصيغة الواقعية للسلام. ولذلك، ندعو إلى استكمال إجراءات بناء الثقة بين الأطراف المعنية لإعادة الزخم للحوار والمصالحة، لا سيما بعد اغتيال برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام.

ثانيا، إن تعزيز العلاقات الثنائية والمتعدد الأطراف بين أفغانستان والدول المجاورة لها، على قاعدة حسن الجوار والثقة والاحترام المتبادل لسيادة واستقلال كل منها من شأنه أن يسهم في كفالة الاستقرار الأمني المستدام والتكامل الاقتصادي لأفغانستان وجوارها، ويساعد على وضع حد لآفتي المخدرات والإرهاب.

من جهة أخرى، وفي ضوء ما جاء في تقرير الأمين العام، نرحب بالجهود التي بذلت من أجل تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد والقضاء على الأمية، لا سيما عند النساء الأفغانيات، لأن من شأن ذلك تحقيق متطلبات الدولة الديمقراطية العصرية والإسهام في الاستقرار. إلا أننا نعرب عن قلقنا لما ذكر عن انتشار حالات سوء معاملة الموقوفين وتعذيبهم، وعن استغلال الأطفال وازدياد حوادث قتلهم وتشويههم. وندعو البعثة إلى مواصلة مساعيها للحد من هذه التجاوزات قدر الإمكان.

ويرحب لبنان بما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اسطنبول، الـذي انعقـد في ٢ تـشرين الثـاني/نـوفمبر الفائـت، حيـث اعتمدت عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل أفغانستان آمنة ومستقرة. فقد قدم هذا المؤتمر رؤية للأطراف الإقليمية الفاعلة، تشكل أساسا للانطلاق قدما نحو تعزيز التعاون في المنطقة بشأن العديد من القضايا، لا سيما الأمن.

كما نرحب بالالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي والحكم الأفغاني خلال مؤتمر بون الذي انعقد في بداية هذا الشهر، وذلك في ميادين عملية السلام والتعاون الإقليمي وإدارة الحكم والأمن والتنمية. فمن المهم أن يبقى المجتمع الدولي مساندا لأفغانستان، حتى بعد انتهاء نقل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية في عام ٢٠١٤، على نحو يـصون وحـدة أفغانـستان واسـتقلالها وسـيادتها وسـلامة أراضيها، ويسهم في بناء قدراتها ونهضتها.

وختاما، يعرب لبنان عن تقديره الصادق للجهود الـتي بـذلها الممثـل الخـاص للأمـين العـام، الـسيد سـتيفان دي مستورا، وسائر العاملين في الأمم المتحدة، في ظروف بالغـة الـصعوبة مـن أجـل أفغانـستان. وعنـدما كـان الـسيد دي ميستورا في لبنان والعراق، فقد عمل بالإخلاص والجهد نفسه بغية تحقيق الأهداف السامية التي تسعى إليها منظمة الأمم المتحدة. ونتمنى له النجاح في مهامه الجديدة، ولخلفه السيد يان كوبيش كل التوفيق.

السيد أوزوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن الشكر للسيد لادسو على إحاطته الإعلامية الدقيقة والوافية عن الحالة في أفغانستان وآفاق المرحلة الانتقالية. وأرحب أيضاً بالسيد لودين، نائب وزير خارجية أفغانستان وأشكره على التحليل الذي قدمه اليوم. ونرحب ترحيباً خاصاً بصديقنا السيد ستيفان دي مستورا الذي نود أن نثني على عمله، إذ أن كفاءته والتزامه والتفاني الذي أبداه على المستوى الشخصي، كلها سمات تستحق منا خـالص التقـدير والامتنـان. وهـو سـوف يتـولى مـسؤوليات جديدة في حكومة بلده، ونحن نتمنى له كل التوفيق.

يثلج صدرنا التقدم المحرز في المرحلة الانتقالية صوب المسؤولية والقيادة الأفغانية فيما يتعلق بالأمن. ويتزايد اتساع المناطق التي يجري العمل فيها لتمكين القوات الأفغانية من تولي مهام السيطرة مع اقتراب حلول عام ٢٠١٤. وهذا أمر أساسي لتحقيق تقدم مطرد في انتقال المسؤولية عن الشؤون الأمنية إلى الأفغان في إطار الجدول الزمني المتفق عليه. وفي هذا الصدد، تمثل جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة التدريب في أفغانستان التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي إسهاماً مهماً في زيادة القدرة والمهنية لدى القوات الشرطية والأمنية الأفغانية.

وتعرب كولومبيا مرة أخرى عن التقدير لإسهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في عملية تحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي والعزم على العمل بتنسيق مع الحكومة لإرساء دعائم السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفغانستان.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة، في إطار ولايتها، أن تواصل تركيز جهودها على الجوانب المهمة لتيسير العملية السياسية من أجل السلام والمصالحة والأمن والحوكمة والتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها المركزي في تنسيق الجهود الدولية مع السلطات الوطنية لضمان الاتساق مع الأولويات المحددة لأفغانستان وتلافي تكرار الجهود.

ونحن نتفق مع الأمين العام على ضرورة توسيع نطاق العملية الانتقالية. ولا بد من الاعتراف بأن التقدم في مجـال الأمـن يمكـن أن يتـأثر بمكـامن الـضعف في التنميـة الاجتماعيـة - الاقتـصادية، وخاصـة فيمـا يتعلـق بـسيادة

القانون. ولذلك، من الأهمية بمكان الاحتفاظ بالتوازن في التركيز، بحيث لا ينصب التركيز على الأمن فحسب، بل وأن يشمل تحسين الأحوال المعيشية للشعب الأفغاني.

وللأسف، ما زال العنف يشكل أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر على الشعب الأفغاني. وبالرغم من انخفاض عدد الحوادث الأمنية، فإننا نشعر بالقلق إزاء العدد المتزايد من الضحايا المدنيين والاحتياجات الإنسانية. ونكرر دعوتنا لكل الأطراف في النزاع إلى الوفاء بمسؤولياتهم بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ كل التدابير الضرورية لكفالة حماية المدنيين. إن القتل المستهدف واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة لا يسهمان في عملية الحوار والمصالحة. ومن المهم أن تبدي كل الأطراف بوادر واضحة على تحليها بالالتزام بالعملية التي تلتزم بها الحكومة الأفغانية.

وفي المؤتمر الدولي الأخير المنعقد في بون، الذي أشار إليه زملائي والمتكلمين الآخرين، جدد المجتمع الدولي العزم على العمل من أجل أفغانستان مستقرة وديمقراطية ومزدهرة. ونرحب بالالتزامات العديدة التي قطعتها الحكومة على نفسها بشأن مسائل الحوكمة والأمن وعملية السلام والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي. ونتفق على أن العملية الشاملة للسلام والمصالحة يجب أن ترتكز على مبادئ القيادة والملكية الأفغانية، واحترام سيادة أفغانستان ووحدها، واحترام الدستور ونبذ العنف والإرهاب.

وفي هذا الصدد، يكتسي التعاون الإقليمي أهمية حيوية. ونشدد على المبادرات الثنائية ودون الإقليمية العديدة لتسوية مختلف المشاكل الإنسانية والأمنية التي تعاني منها أفغانستان وجاراها، بطريقة ودية.

إن توافق الآراء بشأن توسيع وتعميق العلاقة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، والذي سوف يسترشد به في عقد التحول ٢٠١٥-٢٠٢٤ المعتمد في بون، يجب أن يسهم في تعزيز الدولة وقدرها على تلبية تطلعات شعبها واحتياجاته. لا يمكن كفالة أمن أفغانستان إلاّ من خلال عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ومن الضروري بذل الجهود الدولية والإقليمية المتضافرة لإرساء الأساس لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان. ومن الهام جدا أن تظل عملية الانتقال الجارية في أيدي الأفغان. ويجب أن يتم الانتقال بطريقة منتظمة، ويأخذ في الاعتبار الحقائق القائمة على أرض الواقع. ويجب أن تكون عملية الانتقال متعددة الأوجه، وينبغي أن تكفل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لجميع الأفغان وتفضي إلى تقوية الدولة الأفغانية ومؤسساها.

أولا وقبل كل شيء، يحتاج الأفغان إلى المساعدة والدعم لبناء قدرهم على التصدي لتحديات الإرهاب الخطيرة، بما في ذلك الهجمات الانتحارية الإرهابية والتطرف الديني الذي يؤججها والاتجار بالمخدرات الذي يديمها. ويساورنا بالغ القلق أن التمرد لا يزال قويا. فلم تتراجع أعمال العنف الإرهابية، والإنجازات الأمنية لا تزال هشة. وإلى جانب الشخصيات السياسية والعامة البارزة، استهدفت طالبان المدنيين الأبرياء مرارا وتكرارا حتى في المناسبات الخاصة والميمونة.

وكما أبرزنا مرارا وتكرارا، يحصل الإرهاب على المساعدة والدعم من تمازج خطير من الإيديولوجيات والمطامح والتدريب والعمليات بين الشبكات الإرهابية في المنطقة، ويشكل الإرهاب الانتحاري تقنيتها الرئيسية ولا تقتصر أهدافها على الأفغان وحدهم. إننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لعزل شبكات الإرهاب والقضاء عليها، والتي تشمل عناصر من القاعدة وطالبان والأخضر طيبة والجماعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى العاملة بصورة

رئيسية من خارج حدود أفغانستان. وهذه الجماعات متكتلة من الناحيتين الإيديولوجية والعملياتية وتعززت أواصرها عبر السنين. إننا بحاجة إلى عزم قوي وإرادة سياسية للتعامل بحزم مع الملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية خارج حدود أفغانستان في المنطقة.

يجب أيضا أن تراعي رؤيتنا للمرحلة الانتقالية الظروف السائدة على الأرض وقدرة قوات الأمن الأفغانية على الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها وسلامتها. ونؤيد زيادة تعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية، الذي يسير جنبا إلى جنب مع تعزيز تدريبها وتجهيزها مع توفير التمويل لها وتطوير قدراتها لما بعد الفترة الانتقالية.

وإلى جانب الأمن، نحتاج أيضا إلى إحراز تقدم متزامن على جبهة التنمية. ويتطلب ذلك الوصول إلى الأسواق والاستثمارات الأجنبية ووضع استراتيجية اقتصادية دولية متسقة من أجل أفغانستان. وهذا يستدعي قدرا أعظم من التماسك والتنسيق ومزيدا من ترشيد جهود المجتمع الدولي الإنمائية، بما في ذلك كفالة اتساق المساعدة مع البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية.

ولدى الهند روابط تاريخية وثقافية وحضارية واقتصادية قديمة مع جارتها أفغانستان. وقد تجددت علاقاتنا خلال العقد الماضي وتوطدت بإسهامنا في إعادة بناء وإعمار أفغانستان. وتؤيد الهند تأييدا تاما عملية السلام والمصالحة بقيادة وملكية وتنفيذ أفغاني، بدلا من عملية بقيادة دولية، مصحوبة بعملية سياسية شاملة وحوار فيما بين الأفغان مع الذين ينبذون الإرهاب ويقطعون ارتباطاتهم بالجماعات الإرهابية ويتقيدون بالدستور الأفغاني ويلتزمون بحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة.

إن الهند تؤمن بأفغانستان القوية والمستقلة وذات السيادة والمستقرة والموحدة والديمقراطية والمزدهرة والتي تعيش في سلام مع نفسها وجيرانها. وقد أظهر التاريخ الحديث أن وضع حد لمعاناة أفغانستان يتطلب وضع حد للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. لقد أعلنت الهند عن التبرع بـ ٢ بليون دولار في شكل مساعدات إنمائية وإنسانية ووقعت اتفاق شراكة استراتيجية شاملة مع أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر، وتتطلع إلى عام ٢٠١٤ وما بعده. ووضع الاتفاق إطارا مؤسسيا للتعاون بيننا في المستقبل في المجالات السياسية والمسائل الأمنية والتجارية والاقتصادية وبناء القدرة والمجالات التعليمية والاجتماعية والثقافية والمجتمع المدني والعلاقات بين الشعبين.

ونفتح أسواقنا المتنامية للمنتجات الأفغانية. وفي الشهر الماضي، أعلنت الهند فعليا إلغاء قائمة حساسة تؤثر على صادرات جميع البلدان الأقل نموا في منطقة جنوب شرق آسيا إلى الهند. وتقوم الهند بمساعدة أفغانستان في تأسيس جامعة زراعية للاستفادة من الإمكانات الزراعية في أفغانستان. ونقدم مساعدات إلى أفغانستان من أجل بناء القدرة وزيادة عدد المنح الدراسية المدنية المتوفرة لأفغانستان، وذلك لتمكين المزيد من الطلاب من أفغانستان الحصول على التدريب المطلوب في مجالات الفنون والثقافة والتكنولوجيا وغيرها، وذلك لتعزيز عملية بناء الدولة في أفغانستان.

ونحن على استعداد أيضا للاستثمار على المدى الطويل في أفغانستان. فالشركات الهندية ترغب في الاستثمار إلى حدود ١٠ بلايين دولار في مجالات المناجم وإنشاء مصنع للصلب والهياكل المتعلقة به في أفغانستان. وفي الفترة الأخيرة أرست حكومة أفغانستان عطاء على مجموعة من الشركات الهندية لثلاث طبقات من احتياطات خام الحديد في حاجيجاك.

هذه مظاهر ملموسة لالتزامنا السياسي الطويل الأجل بأفغانستان. وإذا حذا الآخرون حذونا، فإنه يمكننا

إطلاق دورة فعلية من التنمية الاقتصادية الصحية في أفغانستان ينتفع منها الأفغان والمنطقة ويمكن أن تطلق في الواقع ما أسماه الرئيس كرزاي باللعبة التعاونية في المنطقة وليس التنافسية.

إن استراتيجية النمو الأفغانية تقوم على المزايا النسبية للموارد الطبيعية الهائلة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي. ونعتبر أفغانستان نقطة انطلاق تربط الشرق الأوسط وغرب آسيا ووسط آسيا وجنوب آسيا من خلال التجارة وطرق المرور العابر وسكك الحديد والطرقات السريعة وأنابيب الطاقة وشبكات الكهرباء والمشاريع الاقتصادية والاستثمارات الشاملة. ونتوقع ألاّ يكون هذا التعاون على المستوى الحكومي الدولي فحسب بل يشمل أيضا المجتمع المدني ورجال الأعمال وأصحاب المصلحة.

إن الشعب الأفغاني اليوم في اشد الحاجة إلى السلام والاستقرار. فهو يستحق أن يعيش في سلام ويقرر مستقبله بنفسه، وبدون التدخل الخارجي والقهر والترهيب. ويتعين على جميع بلدان المنطقة أن تعمل لتيسير ذلك. ويلزم المجتمع الدولي ككل أن يعمل بنشاط متجدد ووحدة الهدف من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في البحث عن حلول شاملة وبقيادة الشعب الأفغاني نفسه.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن الهند تقدر وتدعم العمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام يان كوبيش وأؤكد له دعمنا التام.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين للتنويه بحضور نائب وزير الخارجية لودين وأشكره جزيل الشكر على بيانه الملهم. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي ميستورا، ليس على نجاحه الملحوظ فحسب بل خاصة على الثقة التي أظهرها بالنسبة لمستقبل أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لادسو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ستركز مداخلتي هذا الصباح على ثلاثة مجالات هي - الأمن والتنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والإقليمية. وقد أثلج صدرنا أن نسمع عن الجهود المتضافرة والقوية المبذولة للحفاظ على السلام والاستقرار في أفغانستان. ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية المتواصلة مدعاة للقلق. وتفيد التقارير الأخيرة بأن حركات التمرد عبر الحدود الأفغانية وحوادث الإصابات في صفوف المدنيين والاغتيالات التي تستهدف الشخصيات الشهيرة، لا سيما اغتيال الأستاذ رباني، رئيس أفغانستان السابق ورئيس المجلس الأعلى للسلام، تهدد بالقضاء على السلام الهش والاستقرار الذين تحققا على مدار السنين.

إن موجة التفجيرات التي اجتاحت ثلاث مدن، والتي أودت بحياة ٥٢ شخصا، فيما احتفل البلد بيوم عاشوراء، تشير إلى استمرار العنف الديني المبطن المثير للقلق. وعلى هذه الخلفية، يضع تقرير البنك الدولي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر علاقة مباشرة بين انسحاب القوات الأجنبية المخطط له في ٢٠١٤ واحتمال الكساد أو الانهيار الاقتصادي في أفغانستان. ويتوقع التقرير أن تعاني أفغانستان من الكساد الاقتصادي في عام ٢٠١٤، بعد أن تغادر القوات الأجنبية وتتضاءل المعونات وإذا ساءت الحالة الأمنية فإن البلاد قد تواجه انهيارا اقتصاديا تاما.

ونظرا للتحديات الأمنية العويصة التي لا تزال تواجه البلد، فإننا نواجه المهمة الحرجة في التوصل إلى حل توافقي بين انسحاب القوات المخطط له وطلب الرئيس كرزاي الدعم الأمني لغاية عام ٢٠١٣. ولا يمكن المبالغة في الحاجة إلى المضي قدما بطريقة تكفل تعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية والحفاظ على السلام الهش. ولذلك ينبغي أن تركز

الخطة العسكرية للفترة الانتقالية على الاستمرار في تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونسجل موافقتنا على الخطة التي تقضي بزيادة حجم القوات. ولكن يتعين على حكومة أفغانستان أن تكفل أن الضمانات الضرورية ستطبق أثناء الفترة الانتقالية لكفالة أن تتمكن القوة الدولية للمساعدة الأمنية من ممارسة سيطرتها التامة على الأمن الأفغاني. ويجب على المجتمع الدولي، بدوره، أن يدعم الحكومة الأفغانية إذا أردنا تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب.

وعلى الساحة السياسية ترحب نيجيريا باستمرار التقدم في جهود المصالحة والاندماج في أفغانستان، بالرغم من حلقة العنف الدائر، وبخاصة في المنطقتين الجنوبية والشرقية من البلد. وبغية تحقيق الوحدة الوطنية المتوخاة داخل إطار العمل السياسي الأوسع يجب أن تظل دفة عملية السلام بيد القيادة الأفغانية. وفي ذلك الصدد، نرحب باستئناف الأنشطة البرلمانية وإقرار الجمعية الوطنية مؤخرا لتعيينات في مناصب حساسة، بما في ذلك تعيينات أعضاء اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور.

خروج الجمعية الوطنية من المأزق الذي كانت تعاني منه دليل واضح على أن ديمقراطية أفغانستان الفتية تترسخ جذورها بصورة تدريجية. وإن البحث عن سلام شامل في أفغانستان ضمن مدة زمنية معقولة يتطلب أيضا تحقيق التقدم في الجهود الرامية إلى استئناف محادثات السلام مع العناصر المعتدلة من جماعة الطالبان. وبمعزل عن المناقشات الاشتمالية التي أجراها المجلس الأعلى في اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر، فإن المجلس يجب أن يسعى بهمة إلى إيجاد طريق للمضي قدما في هذا الموضوع.

وعلى جبهة التنمية الاقتصادية والإقليمية، نود أن نشجع على انتهاج سياسة اقتصادية عامة واضحة المعالم كفيلة بإدامة النمو الاقتصادي وبتنمية المجتمع الأفغاني. وعندما نخصص استثمارات كبيرة لقطاع الأمن، يجب أن نزيد أيضا من مساهماتنا المالية لتعزيز القاعدة الاقتصادية للبلد من أجل تجنب انهيارها. وينبغي التشديد على تعزيز المؤسسات، لا سيما على الصعيد المضموني، وخلق فرص العمل والفرص الاقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية.

إن الدعم الدولي الطويل الأمد والاستثمار في القطاع الخاص سيؤديان إلى تعزيز المصادر المدرة للدخل وتحفيز الأنشطة الاقتصادية. وسعيا إلى مزيد من التماسك والكفاءة، نؤكد على الحاجة إلى مواصلة توجيه الأموال وأشكال المساعدة الأخرى عبر نظام الميزانية الأفغانية. وإن الالتزام الذي أبداه الشركاء الدوليون في مؤتمري اسطنبول وبون بالدعم الطويل الأمد لأفغانستان فيما بعد عام ٢٠١٤ يبعث حقا على التشجيع. ولكن لا بد من اتخاذ تدابير ملموسة لمتابعة تلك الالتزامات.

ونشيد بحكومة أفغانستان على الخطوات العملاقة التي خطتها في سبيل التعاون الإقليمي. إن الحوار المحسن والتعاون مع جيرانها أدى إلى نجاح عمل عدد من اللجان المشتركة المعنية بالتبادل التجاري الثنائي وتبادل المعلومات، مما أدى إلى تعزيز تضافر الجهود في محاربة الاتجار المحظور بالمخدرات والأسلحة والبشر، فضلا عن مكافحة الجريمة المنظمة. وفي ذلك الصدد نرحب بتشكيل اللجنة المشتركة الأفغانية – الباكستانية المعنية بالمصالحة والسلام. ونؤيد أيضا الاجتماعات الثلاثية بين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة. ويحدونا الأمل أن تتيح تلك المحافل المنصة الضرورية لمعالجة الأبعاد الداخلية والخارجية للصراع على حد سواء.

ختاما، نود أن نعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا للممثل الخاص للأمين العام دي مستورا على قيادته الشخصية الفذة. وندين بالكثير لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولجميع موظفي الأمم المتحدة

علـى التـزامهم الرائـع ببنـاء أفغانـستان المتمتعـة بالاسـتدامة والديمقراطيـة. ونتطلـع إلى علاقـة عمـل سـعيدة مـع الممثـل الخاص المقبل للأمين العام، السيد يان كوبيش.

وإذ توشـك حكومـة أفغانـستان علـى الانتقـال إلى مرحلـة تـولي المسؤولية الكاملـة عـن مـستقبل البلـد الـسياسي والاقتصادي، فإن نيجيريا تـود أن تطمئنـها على مؤازرتنـا لهـا والتزامنـا بالقـضايا المـشروعة لحكومـة أفغانـستان والـشعب الأفغاني على السواء.

الـسيد أراود (فرنـسا) (تكلـم بالفرنـسية): أشـكر الأمين العام على تقريره وأرحب بحضور السيد جاويد لـودن، نائـب وزيـر خارجيـة أفغانـستان، هنـا اليـوم. وأود أيـضا أن أهنـئ الـسيد يـان كـوبيش بمناسبة تعيينـه ممـثلا خاصـا للأمـين العـام ورئيـسا لبعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة إلى أفغانـستان (بعثـة مـساعدة أفغانـستان). ويحـدونا الأمـل أن يتمكن من تسلم مهامه الجديدة بسرعة ونؤكد لـه مـن جديـد بـأن بوسعه أن يعـول علـى دعـم فرنـسا لـه. وأود بـالطبع أن أشكر الـسيد سـتيفان دي مـستورا علـى عملـه وأن أعـرب لـه مرة أخرى عن أقوى مشاعر الصداقة والتقدير.

أود أن أعلـن تأييـدنا للبيـان الـذي سيدلي بـه المراقـب عن الاتحاد الأوروبي، ولذلك سيقتصر بياني على ثلاث نقـط: البيئـة الإقليميـة المتـدهورة وأهـدافنا المـشتركة ودور الأمـم المتحدة في تحقيق تلك الأهداف.

أولا، فيمـا يتـصل بالأوضـاع المتـدهورة في البيئـة الإقليميـة، مـن المتناقـضات أن المنـاخ الإقليمـي قـد تـدهور بشكل يبعث على القلق بينما يجري من ناحيـة أخرى تحقيـق التقدم في أفغانستان. وعلـى سبيل المثال عقـد مجلس التنسيق والرصـد المـشترك اجتماعـا بعـد سـنة كاملـة مـن الـسبات، وانعقد مجلس السلام الأعلى في جو هادئ، واستأنف البرلمان أنـشطته بعـد عـدة أشـهر مـن الجمـود، واسـتمرت العمليـة الانتقالية، حيـث تم اختيـار الكـثير مـن البلـديات والقطاعـات للمرحلة الثانيـة مـن تلـك العمليـة. والمثـال الآخـر علـى التقـدم يتمثل في تغذية رأسمال بنك كابـل، وذلـك معنـاه أن صـندوق النقد الدولي يمكن أن يستأنف برنامجه الخاص بالبلد.

وبمعزل عن ذلك، استمر المناخ الإقليمي في التـدهور. وقد ناصرت فرنسا منذ عام ٢٠٠٨ الجهود المبذولـة لتحسين التعاون الإقليمي، على سبيل المثال بعقد اجتمـاع وزاري في لاسيل سان كلاود. ويجب أن تصبح أفغانستان، مرة أخرى، مركز التجـارة الإنتاجيـة، مثلمـا كانـت في الماضـي. وإن دول آسيا الوسطى تفهـم ذلك، مثلما تفهمـه البلـدان الـتي اجتمعـت في أيلول/سبتمبر في نيويـورك لمناقـشة الرؤيـة المتـصورة لطريـق الحرير الجديد. إن المنطقة تحتاج إلى نظام للأمن الجماعي حـتى تحـارب بليـة الإرهـاب وتطبـق تـدابير محـددة لبنـاء الثقـة بـين أفغانستان وجاراتها.

وأثناء مؤتمر اسطنبول، الذي عكف أيضا علـى بحـث الأمن والتعاون الإقليمـي، أبـدت أفغانـستان والبلـدان المجـاورة رغبتها في العمل على اتخاذ تـدابير بنـاء الثقـة لإشـاعة الـسلام والأمن في أفغانستان وفي المنطقة. ولا بد من أن تتعهـد بلـدان المنطقة بالتزامات إلزامية محددة تمهيدا للاجتمـاع الذي سيعقد في كابل في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ثانيـا، فيمـا يتـصل بأهـدافنا، سـيظل هـدف المجتمـع الـدولي وأفغانـستان بـسط الاسـتقرار الطويـل الأمـد في البلـد وتحكم الشعب الأفغاني بمصير بلده. إن العملية الانتقالية واقـع حي لنصف سكان البلـد. وإن الوجـود الأجنبي في أفغانـستان سيتطور بطريقة تفضي إلى بناء وتعزيز القوات الأمنية الوطنيـة الأفغانية. وفرنـسا، بـدورها، سـتخفض حجـم وحـدها وتعيـد نـشر القـوات المتبقيـة بالتـشاور مـع حلفائنـا ومـع الـسلطات الأفغانية.

يجــري حاليــا وضــع اتفــاق تعــاوني بــين فرنــسا وأفغانستان مكرس لبناء وتعزيز العنصر المدني من عملنا. وقد دخلنا، في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر، في اتفاق متبادل لعِقد التحولات من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، الذي سيتابع أنشطة العملية الانتقالية ويتوافق مع الالتزامات المتعهد بها في كابل في عام ٢٠١٠. وأود أن أهنئ ألمانيا وأفغانستان على نجاح ذلك الحدث الهام، وإننا نؤيد البيان الذي سيدلي به رئيس مجلس الأمن فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وسيبقى عزمنا معقودا على الحيلولة دون أن تتحول أفغانــستان مــرة أخــرى إلى ملجــأ للإرهــاب الــدولي. وإن العناصــر المتبقيــة المرتبطــة فعــلا بالقاعــدة في أفغانــستان وفي المناطق القبلية من باكستان، لتذكرة بأن الخطر ما زال ماثلا، حتى وإن كـان أقـل ممـا كـان قبـل ١٠ سـنوات. إن مـرتكبي الهجمات الأخيرة، وبخاصة في يوم عاشوراء، وقتلة الأستاذ برهان الدين رباني، يجب إدانتهم وتقديمهم للعدالة. وهنـاك مكان لأولئك الذين يرغبون في إلقاء أسلحتهم والعودة إلى الإطــار الدســتوري الأفغــاني. وبغيــة تحقيــق الــسلام الــدائم والعــادل، يجــب أن تكــون المــصالحة الداخليــة في أفغانــستان شــاملة وأن تــوفر مكانــاً عــادلاً في المجتمــع الأفغــاني لمختلــف مكوناته، واحترام حقوق الإنسان.

ثالثاً، فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، نعتقد اعتقادا راسخا أن للمنظمة بصفة عامة ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بصفة خاصة دورا رئيسيا يتعين تأديته في أفغانــستان في الــسنوات المقبلــة. ونجــاح العمليــة الانتقاليــة يعتمد إلى حد كبير على نجاح بعثة الأمم المتحدة. لذلك نتطلــع باهتمــام إلى الاســتعراض الجــاري حاليــا. ويجــب أن تواصل الأمم المتحدة دعم الحكم الديمقراطي، ولا سيما في مجالات دعم العملية الانتخابية وتعزيز سيادة القانون واحترام حقــوق الإنــسان. ويجــب أيــضا أن تــدعم الجــانبين الــوطني والإقليمــي لعمليــة الــسلام، وتنــسق عمــل المنظمــة مــع المجتمــع الدولي بشأن المعونة التي يقدمها. وينبغي أن تظل مكافحة الاتجــار بالمخــدرات عمــلا مركزيــا للكيانــات المتخصــصة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة.

ولا يمكننا أن نتوقع كل شيء من الأمم المتحدة بعد عـام ٢٠١٤، ولكـن نظراً للتحديات التي تنتظر أفغانستان، فمن الضروري أن نؤكد من جديد دعمنا لوجود بعثة قوية بغية تعزيز الانتقال إلى إيجاد أفغانستان السلمية والمستقرة والمزدهرة والمتكاملة إقليمياً.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفـدي بتقريـر الأمـين العـام (S/2011/772*) عـن الحالـة في أفغانستان. وننوّه بحضور نائب وزير خارجية أفغانستان هنا، ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام لادسو والسيد ستيفان دي ميستورا على إطلاعنا على آخر المستجدات عن الحالة.

ويرحب وفدي أيضا بالاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر أفغانستان الدولي الذي انعقد في بون بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر، ونشكر ألمانيا على تلك المبادرة.

يود وفدي أولاً وقبل كل شيء أن يعلق على موضوع التنفيذ الكامل لجميع ركائز عملية التحول والانتقال حتى عام ٢٠٢٤. إن أفغانستان، التي استأنفت تحمّل المسؤولية عن تحقيق الاستقرار وبناء السلام، يجب أن تتصدى للتحديات الأمنية التي ستواجهها بعد مغادرة القوات الدولية. وبينما نــدرك أن عــام ٢٠١١ كــان عامــا صــعبا بــصفة خاصــة لأفغانــستان، نــشيد بالتقــدم الــذي تم إحــرازه في الــساحة السياسية. فالواقع أن الحوار الوطني الذي نواصل الحث على إجرائه بات الآن حقيقة واقعة، من خلال تشكيل برلمان نشط يستعد بالفعل لتنفيذ عملية كابل. ويجب أن يصبح ذلك الحوار أكثر شمولا وأكثر تماسكا. وفيما ندرك إدراكا جيدا أن جميع

الأطراف لا تشارك في العملية الانتقالية مشاركة فعالة، لا نزال نحث جميع الأطراف على أن تشارك فيها.

فيما يتعلق بالأمن، يدين وفدي بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في كابل ومزار الشريف بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر. مرة أخرى، نتقدم بتعازينا إلى أسر المتوفين ونأمل الشفاء العاجل للمصابين بجروح. إن هذه الهجمات غير مقبولة. ولكننا نريد أن نشجع الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني على المضي قدما في عزمهما وثباتهما، بغية أن تصمد العملية الانتقالية أمام التحديات الأمنية الأخرى. ونواصل تشجيع الحوار عن طريق الصكوك القائمة، ولا سيما المجلس الأعلى للسلام، ونحث على نبذ العنف والإرهاب. وبالمثل، يجب أن نتذكر أهمية تعزيز قدرة الشرطة المحلية الأفغانية على توفير حماية أفضل للمدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وهم اضعف السكان. وأخيراً، نشجع على احترام سيادة القانون، وندعو إلى تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، نشجع الحكومة الأفغانية على أن يستعيد الشعب الثقة بدولته عن طريق تعزيز الحكم الرشيد. وأفغانستان بحاجة إلى بذل جهود دؤوبة لإعادة بناء الاقتصاد المستدام. ونحن نهنئها على علاقاتها الجيدة مع جيرانها، ونثني على مختلف اتفاقات التعاون التي تم التوصل إليها مع تلك البلدان في مجالات التجارة والصناعة والطاقة، والتي ترمي إلى استعادة اقتصاد أفغانستان وتحسين النمو فيها.

بطبيعة الحال، نؤيد الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وكما أكد السيد لادسو، من المهم أن نواصل النظر في الدور المستقبلي للأمم المتحدة، ولا سيما في مجال التنمية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نثني بالطبع على جميع الجهود المبذولة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما وضع الصيغة النهائية لخطة استراتيجية الصحة الإنجابية وخطة التلقيح الناجحة ضد شلل الأطفال في جنوب أفغانستان. وأخيراً، نرحب بتعزيز الشراكة والتعاون المتجدد بين أفغانستان ومختلف المؤسسات المالية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي الختام، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، وأن نتمنى له كل التوفيق في منصبه الجديد في بلده. ونود أيضا أن نتمنى كل النجاح لخلفه، السيد يان كوبيش، في الاضطلاع بولايته. ونحن نؤيد بعثة الأمم المتحدة وجميع عمليات تجديد ولايتها الضرورية لتعزيز جهود المجتمع الدولي نحو تحقيق عملية الانتقال والتحول.

وإننا نؤيد وندعم مشروع البيان الرئاسي الذي سيُدلَى به في وقت لاحق من هذه المناقشة.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لادسو على إحاطته الإعلامية، وأن أرحب بنائب وزير الخارجية لودين في جلستنا. كما أود أن أشكر السيد دي مستورا على إحاطته الإعلامية.

إن مؤتمر بون الذي انعقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر حدث دولي هام بالنسبة إلى الفترة الانتقالية الحالية في أفغانستان. لقد كانت نتائجه إيجابية، وتوصلت إلى أنه في ختام المرحلة الانتقالية عام ٢٠١٤، سوف تدخل أفغانستان عقد التحول للفترة من عام ٢٠١٥ إلى العام ٢٠٢٤ وسوف يواصل المجتمع الدولي مساعدتها ودعمها. ونحن نرحب بهذا القرار.

وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار على النحو الشامل في أفغانستان عملية طويلة الأجل تتطلب بذل الجهود الدؤوبة من جانب الشعب الأفغاني وحكومته، فضلا عن

استمرار الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أركز على النقاط الخمس التالية.

أولاً، تدعم الصين إعادة الإعمار السلمي لأفغانستان التي يديرها ويملكها الأفغان. وإنّ تحمّل أفغانستان تدريجيا للمسؤولية عن صون الأمن الوطني يتفق مع هذا المبدأ. ولكن عند سحب القوات، يجب على الأطراف المعنية أن تكفل الأمن في أفغانستان وأن تمضي في ذلك قدما على نحو مسؤول، مع بذل الجهود لمساعدة أفغانستان على بناء القدرة في مجال الأمن.

ثانيا، تؤيد الصين عملية السلام وإعادة الإدماج التي تقودها الحكومة الأفغانية. ونحن نرحب في هذا الصدد بقرار اللويا جيرغا، ونأمل أن تواصل أفغانستان العمل من أجل تعزيز المصالحة الوطنية، وتهيئة بيئة مؤاتية تيسّر لبرنامج السلام وإعادة الإدماج إحراز المزيد من التقدم.

ثالثا، تدعم الصين أفغانستان في متابعة عملية كابل. فجهود المجتمع الدولي لتحسين الحالة الأمنية في أفغانستان ومستويات المعيشة للشعب الأفغاني يجب أن تكمل بعضها بعضاً. يتعين على الأطراف المعنيين الوفاء بالتزاماتهم على نحو فعال لمساعدة أفغانستان، ودعم ذلك البلد في تنمية اقتصاده وتعزيز قدرته من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا، تؤيد الصين بشدة تطوير أفغانستان لعلاقاتها الخارجية على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة، وخصوصا فيما يتعلق بتعزيز علاقات حسن الجوار مع دول منطقتها. ويتعين على مبادرات التعاون الإقليمي ذات الصلة أن تحترم احتراما كاملا سيادة واستقلال أفغانستان، وأن تشمل مشاركة بلدان منطقتها على نطاق واسع، وأن تحترم الشواغل المشروعة لهذه البلدان، والمضي قدما على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها بعد مشاورات كاملة بين جميع الأطراف.

خامسا، تقدّر الصين الجهود الإيجابية التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز إعادة الإعمار السلمي في أفغانستان. ونأمل أن يساعد استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان. ونأمل في سياق عملية الاستعراض، أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز التنسيق مع أفغانستان وأن تستمع إلى وجهات نظرها وتحترمها.

وتود الصين أن تعرب عن تقديرها وامتنانها للسيد ستفان دي ميستورا على عمله الممتاز بصفته الممثل الخاص للأمين العام.

تلتزم الصين بإقامة علاقات حسن الجوار مع أفغانستان. ونحن نولي أهمية كبيرة لإعادة إعمار أفغانستان ونضطلع بدور نشط في هذه العملية. فقد تولى وزير خارجيتنا، السيد يانغ جيتشي قيادة الوفد الصيني في مؤتمر بون، حيث فصّل على نحو شامل وجهات نظر الصين ومقترحاتها بشأن الحالة في البلد، وأعلن عن مساعدات إضافية بلا مقابل لأفغانستان بقيمة ١٥٠ مليون يوان. وسنواصل تقديم المساعدة إلى أفغانستان حسب قدراتنا، ونحن على استعداد للعمل سويا مع المجتمع الدولي للمساهمة في التحقيق المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في البلد.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/772) ووكيل الأمين العام إيرفي لادسو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. وأود أن أشكر أيضا السيد ستيفان دي ميستورا على تعليقاته الوداعية. وأتوجه بالشكر أيضا إلى نائب وزير الخارجية، جاويد لودين لتعليقاته المفيدة المثيرة للاهتمام.

سأركز بياني اليوم على الحالة في أفغانستان حتى عام ٢٠١٤ وما بعده. ولكن أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازيّ على الخسائر في أرواح الأبرياء بسبب الهجمات الانتحارية التي حدثت في ٦ كانون الأول/ديسمبر. تدين المملكة المتحدة بشدة هذه الفظائع، غير أننا نوضح أن هذه الأعمال الإرهابية لن تقوض التزام المجتمع الدولي نحو أفغانستان.

وقد تم عرض الإنجازات التي تحققت هذا العام في أفغانستان جميعاً في مؤتمر بون. واتحدت إرادة المجتمع الدولي بأسره في بون، ليبعث رسالة قوية بشأن التزامه في الأجل الطويل نحو أفغانستان، إلى ما بعد عملية الانتقال. ونهنئ ألمانيا وأفغانستان على عقد ذلك المؤتمر الناجح.

وأود أن أسلط الضوء على أربعة من العناصر الرئيسية للخطة التي تم الاتفاق عليها.

أولا، جدد المجتمع الدولي استعداده لدعم الحكومة الأفغانية في جهود تنمية اقتصاد البلد. وسوف يوجه الشركاء الدوليون دعمهم المالي لأفغانستان بهدف مساعدتها على تحقيق الاعتماد الذاتي. وسوف نعمل مع الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين لوضع خطط مفصلة، نأمل أن تناقش في مؤتمر طوكيو المتوقع انعقاده في تموز/يوليه عام ٢٠١٢. ونرحب إلى جانب ذلك، بالتزام الحكومة الأفغانية بإعادة تنشيط عملية الإصلاح المتفق عليها في كابول العام الماضي، وبتسريع وتيرة التقدم نحو تنفيذ الأولويات الإنمائية الرئيسية.

ثانيا، اتفق المشاركون على وضع خطة واضحة لهيكلة وتمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية في المستقبل، فيما بعد عام ٢٠١٤، قبل انعقاد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو في أيار/مايو المقبل.

ثالثا، لقد أسفرت الاستنتاجات عن التوصل إلى مجموعة متفق عليها من المبادئ التوجيهية لعملية المصالحة ونتائجها. وقد بنيت تلك المبادئ على أن يبني على اجتماع لويا جيرغا التقليدي الأخير، وما تم فيه من اتفاق على عملية سلام شاملة وتمثيلية.

رابعا، عزز المؤتمر أيضا أهمية المشاركة الإقليمية، جنبا إلى جنب مع الدعم الدولي على نطاق واسع لأفغانستان، بناء على مؤتمر اسطنبول الناجح الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتوفر هذه العناصر مجتمعةً إطارا واضحا للشراكة المستقبلية بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي فيما بعد عام ٢٠١٤. وينبغي الآن أن نكفل الوفاء بهذه الالتزامات ونحن على أعتاب عقد التحول، وأن نمكّن أفغانستان من البناء على المكاسب التي تحققت بمشقة في غضون السنوات العشر الماضية.

ويعتمد التقدم على عملية التحول الجارية. وترحب المملكة المتحدة بإعلان الرئيس كرزاي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر المتعلق ببدء المجموعة الثانية من المقاطعات والمناطق عملية الانتقال الأمني. وقد مضى الأفغان شوطاً على الطريق الصحيح فيما يتعلق بتولي المسؤولية الرئيسية عن الأمن في جميع أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

وتقع حماية السكان المدنيين الأفغان في صميم الاستراتيجية العسكرية. وتعمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية جاهدة للغاية من أجل الحد من مستويات الخسائر في صفوف المدنيين. وقد تم اتخاذ إجراءات صارمة بهدف التقليل من خطر سقوط القتلى بين المدنيين وكذلك التحقيق في الحوادث عند حدوثها. ويتسبب المتمردون بسقوط الغالبية العظمى من القتلى المدنيين – نحو ٧٧ في المائة منهم، وفقا لأحدث الإحصاءات. وهناك اختلاف رئيسي هنا: فبينما تولي القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية أولوية قصوى لتخفيض ومنع حدوث الخسائر في صفوف المدنيين، يستهدف التمرد المدنيين بشكل عشوائي في المقابل.

وتكمن خطوة أخرى على طريق تحقيق السيادة الكاملة الأفغانية في أهمية تمكين الإصلاحات الرئيسية التي تدعم عملية الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية. وعليه، فنحن نرحب بالاتفاق الذي تم بين حكومة أفغانستان وصندوق النقد الدولي بشأن برنامج جديد للدعم. ويدل ذلك القرار على أن الحكومة الأفغانية أحرزت تقدما في طمأنة المانحين الدوليين والأفغان العاديين على حد سواء، على جديتها فيما يتعلق بتوفير بيئة اقتصادية وتجارية آمنة.

وإذ نمضي قدما، فإن من المهم جدا أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الاضطلاع بدور رئيسي في دعم ظهور دولة أفغانية آمنة ولها مقومات الاكتفاء الذاتي. ونتطلع إلى نتائج استعراض عمل البعثة وما يتصل بها من أنشطة الأمم المتحدة. وتؤكد المملكة المتحدة على وجه الخصوص، على الأهمية الحاسمة لدور بعثة الأمم المتحدة في مجال دعم حكومة أفغانستان في تعزيز العملية الانتخابية وإطارها أولاً، وفيما يتعلق بتنسيق المبادرات بشأن سيادة القانون ثانياً، وثالثاً في تشجيع التعاون الإقليمي.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقدير المملكة المتحدة العميق للعمل الممتاز الذي أداه الممثل الخاص للأمين العام المنتهية ولايته، ستفان دي ميستورا. ونرحب كثيرا أيضاً بتعيين الممثل الخاص الجديد، يان كوبيش، ونتطلع إلى العمل معه على نحو وثيق.

ونوافق على مشروع البيان الرئاسي.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام لادسو على تقديمه التقرير الفصلي للأمين العام عن أفغانستان (S/2011/772). ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، المنتهية ولايته، السيد ستفان دي ميستورا، لتقييماته القيّمة. ونشكره على تفانيه والتزامه أثناء فترة توليه منصب الممثل الخاص للأمين العام. وتعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها لمشاركة نائب وزير خارجية أفغانستان، معالي السيد لودين، في جلسة اليوم ونشكره على بيانه. ونهنئ السيد يان كوبيش على تعيينه في منصب الممثل الخاص الجديد للأمين العام، ونتعهد بتقديم دعمنا له.

لا تزال أفغانستان تواجه العديد من التحديات السياسية والأمنية والإنسانية. وتدعم جنوب أفريقيا الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة الأفغانية في التصدي لتلك التحديات، بمساعدة مستمرة من قبل المجتمع الدولي. وقد أكد المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر في بون، والذي شاركت فيه جنوب أفريقيا، عزم المجتمع الدولي على دعم حكومة وشعب أفغانستان، فيما بعد عام ٢٠١٤، في ترسيخ عملية الانتقال إلى مرحلة السلام والاستقرار.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن الجمعية الوطنية قد استأنفت مهامها في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بعد جمود استمر لمدة عام. ويشجعنا أيضاً اختتام اجتماع لويا جيرغا التقليدي الذي عقد في الفترة من ١٦-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بما يعيد التأكيد على أهمية استمرار الحوار والتواصل بين مختلف الأحزاب والمجموعات في أفغانستان.

تؤيد جنوب أفريقيا تماما الجهود المبذولة لتعزيز أنشطة التوعية السياسية. إن الحوار السياسي والمصالحة عامل حاسم للشعب الأفغاني وحكومته من أجل ضمان السلام المستدام في البلد، الذي عانى بشدة جراء استمرار انعدام الأمن.

وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء زيادة الحوادث المتصلة بالأمن. نكرر إدانتنا لاغتيال الرئيس السابق ورئيس المجلس الأعلى للسلام، السيد رباني، في أيلول/سبتمبر. وينبغي أن يعزز الحادث المأساوي عزيمة الأفغان لرفض محاولات العازمين على عرقلة عملية السلام والمصالحة. يثني

وفـد بلـدي علـى الاسـتجابة التوافقيـة الـشجاعة لحكومـة أفغانستان في مواجهة هذا الاستفزاز.

نـدين الهجمـات الدمويـة الـتي وقعـت في قنـدهار في ٣١ تـشرين الأول/أكتـوبر وأودت بحيـاة عـاملين في الأمـم المتحـدة. نـدين أيضا الهجـومين الإرهـابيين اللـذين وقعـا في ٦ كـانون الأول/ديـسمبر في كـابول ومـزار الـشريف، اللـذين تـسببا في سـقوط العديـد مـن القتلـى والجرحـى في صـفوف المدنيين الذين تجمعوا بمناسبة عاشوراء. وتأمل جنوب أفريقيا أن يقدم مرتكبي تلك الفظائع إلى العدالة.

وعلـى الـرغم مـن إحـراز بعـض التقـدم، فـإن الحالـة الأمنيـة غـير المـستقرة لا تـزال تحـدث أثـرا إنـسانيا سـلبيا علـى المدنيين الأفغـان، لا سـيما النـساء والأطفـال، الـذين هـم أشـد الفئات ضعفا. نحـن قلقـون مـن زيـادة عـدد المـشردين داخليـا، وهـي حالـة تـزداد سـوءا بفعـل الجفـاف الـشديد في المنطقـتين الـشمالية والغربيـة مـن البلـد. ولهـذا لا بـد أن يـدعم المجتمـع الـدولي أفغانـستان بنـشاط في التـصدي لهـذه المـسألة الحرجـة والوفاء بجميع ما تم التعهد به من التزامات.

كما ذكرنا آنفا، يرى وفد بلدي أن هناك صلة بين التنمية والأمن في أفغانستان. نحن سعداء بأن الحكومة الأفغانيـة تواصل الوفاء بالتزاماتها بمعالجـة الحالـة الاجتماعيـة والاقتـصادية التي تواجه البلد. في هذا الـسياق، نـشجع الحكومـة علـى زيـادة جهودهـا الراميـة إلى تحـسين القـدرات المؤسـسية وتقـديم بـدائل ناجحة لزراعة خشخاش الأفيون والمخدرات.

وسـيعزز الـسلام المـستدام في أفغانـستان مـن خـلال التعـاون الإقليمـي. في هــذا الـصدد، نرحــب بنتــائج مــؤتمر اسطنبول المعني بأفغانـستان، الـذي عقـد في ٢ تـشرين الثـاني/ نوفمبر، والذي اشتركت في عقـده تركيـا وبعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المساعدة إلى أفغانستان، الـذي وضـع تـدابير لبنـاء الثقـة بغيـة تحـسين التعـاون الإقليمـي. وسـتسهم المبـادرات الإقليميـة الأخـرى، بمـا في ذلـك القمـة الثلاثيـة المرتقبـة بـين أفغانـستان وإيران وباكستان، في تحسين العلاقات بين أفغانستان وجيرانها المباشرين. وسييسر هذا بدوره تطبيع الحالة في أفغانستان.

لا تزال الملكية والقيادة الوطنية حاسمة للتقدم السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان. ولـذا، نرحـب بالتقدم المستمر في تنفيذ عملية كابول. ينبغي للمجتمع الـدولي أن يواصل، من جانبه، دوره الداعم في انتقال البلد من الصراع إلى الاستقرار والازدهار. وستواصل جنوب أفريقيـا العمـل مـع شركائها في مجلس الأمن لدعم هذه العملية.

نشكر، مرة أخرى، السيد ستيفان دي ميستورا على خدماته لبعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المساعدة إلى أفغانـستان، ونتمنى له التوفيق في مسؤولياته الجديدة.

الـسيد مـوريس كـابرال (البرتغـال) (تكلـم بالإنكليزيـة): أشـكر وكيـل الأمـين العـام إيـرفي لادسـو علـى إحاطتـه الإعلاميـة الـشاملة اليـوم، وأشـكر الـسفير سـتيفان دي ميستورا على مشاركته في جلسة اليوم، وعلى عمله الرائع بـصفته رئيـسا لبعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة إلى أفغانستان. وأتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة والهامة. ونرحب أيضا بحضور السفير يان كوبيش، وأهنئه على تعيينه ونتمنى لـه النجاح الكامل. أعرب عن دعم البرتغال الكامل له في العمل الشاق الذي ينتظره. نرحب أيضا بمشاركة معالي السيد جاويد لودين ونشكره على مساهمته في مناقشة اليوم.

شهدت الأشهر القليلة الماضية العديد من الأحداث الهامـة بالنـسبة لأفغانـستان، لا سـيما فيمـا يتعلـق بالتعـاون الإقليمي، والطريق قدما بعد عام ٢٠١٤ والمرحلة الثانية من عملية الانتقال. ولا يزال التعاون الإقليمي، كما أبرز العديد مـن المـتكلمين، إحـدى الركـائز الأساسـية لبنـاء أفغانـستان الجديدة.

بدأ مؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان، الذي عقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عملية اسطنبول، وأعاد التأكيد على المبادئ العامة للتعاون الإقليمي، كما وضع قائمة بتدابير محددة لبناء الثقة ستنظر فيها بلدان المنطقة. ونتطلع إلى الورقة المفاهيمية التي ستعمم في كانون الثاني/يناير، التي تحدد جدول الأعمال لعقد مؤتمر للمتابعة على مستوى الوزراء يعقد في كابل في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

قدم مؤتمر بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر، فرصة هامة للغاية لوضع معالم الآفاق المستقبلية بالنسبة للشراكة بين أفغانستان وشركائها الدوليين. أكد المؤتمر من جديد التزام المجتمع الدولي بدعم أفغانستان خلال المرحلة الانتقالية، والتركيز على التنمية الاقتصادية وعلى عملية السلام والمصالحة، تمشيا مع المبادئ المتفق عليها.

إن الالتزامات المتعهد بها في غاية الأهمية نظرا لأنها تدور حول عملية كابل، وتستند إلى قدر أكبر من الشفافية وحوكمة أفضل. إن اجتماع المجتمع المدني، الذي أعاد التأكيد على مركزية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور الأفغاني، جدير بالملاحظة بشكل خاص، وينبغي أن يكون مثالا لنا لقوة قدرة المجتمع الأفغاني على الاحتشاد خلف القيم والطموحات المشتركة.

فيما يتعلق بالانتقال، أو العملية الانتقالية، شجع البرتغال التقدم المحرز حتى الآن. وعدم تسجيل أي زيادة خاصة في حوادث العنف والأمن في المناطق التي تخضع بالفعل للمسؤولية الأمنية الأفغانية الكاملة أمر إيجابي للغاية. كما لاحظ رئيس لجنة تنسيق عملية الانتقال،

> ”الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر لشبونة لا تزال قائمة: فقد بدأ الانسحاب العسكري التدريجي؛ وجرى تنشيط عملية كابول، ويتواصل سير الأعمال التحضيرية لإقامة الشراكات الاستراتيجية“.

كما قال الأمين العام في تقريره، تظل حقوق الإنسان والحالة الإنسانية ”أحد الشواغل الرئيسية في جميع أنحاء البلد“ (S/2011/722*، الفقرة ٢٧). وتعزى الغالبية العظمى من الإصابات في صفوف المدنيين إلى العناصر المناهضة للحكومة، وأدت الجهود التي تبذلها القوات الموالية للحكومة إلى انخفاض كبير في نسبة الإصابات بين المدنيين التي تنسب إليها.

تحتاج سيادة القانون، لا سيما النظم القضائية ونظم السجون، إلى رصد خاص وإصلاح، كما أبرز تقرير الأمين العام. فيما يتعلق بالنتائج الأخيرة عن انتهاكات المعتقلين وبالفعل العديد من حالات التعذيب، فإن التعاون الذي تقدمه السلطات الأفغانية المختصة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أفضل طريقة ممكنة لوضع حد لهذه الحوادث. تدعم البرتغال خطة المعالجة التي تقدمت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي تتألف من التفتيش، والتدريب في مجال حقوق الإنسان، ورصد إجراءات المساءلة التي تتخذها الحكومة ودعمها.

تتابع البرتغال باهتمام بالغ حالة المرأة الأفغانية، وترحب بالتقرير الذي صدر مؤخرا بشأن تنفيذ نظام العدالة الجنائية لقانون عام ٢٠٠٩ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. نؤيد إلى أقصى حد الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها ومناصرة ورصد تنفيذ هذا القانون، وكذلك لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في عملية السلام والمصالحة. تؤيد البرتغال المجتمع المدني للمرأة الأفغانية ومجموعات الدفاع عن المرأة، فضلا عن الأمم المتحدة، التي حملت هذه الرسائل إلى المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان في بون، من أجل تسليط الضوء على الحاجة المستمرة لدعم حقوق المرأة وتمكينها في أفغانستان.

وأختتم بالإشارة إلى الأهداف الكبرى التي ألهمت المبادرات الأخيرة بشأن أفغانستان. تشجع البرتغال الجهود التي تبذلها المؤسسات الأفغانية والمجتمع المدني الأفغاني لتعزيز المكاسب التي حققتها خلال الأعوام القليلة الماضية. وكما يتزايد الزخم في عملية الانتقال، وتصل بشكل متزايد إلى أقسام أكبر من أفغانستان، وبما أن الانسحاب العسكري التدريجي للوجود العسكري الدولي مستمر، لا بد من مراعاة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في مجال التعليم والتدريب المهني والنهوض الاجتماعي بالمرأة، كمصلحة استراتيجية في إقامة أفغانستان تنعم بالسلام والازدهار.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بنائب وزير الخارجية جواد لودين وأشكره على العرض الذي قدمه. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام إيرفي لادسو على إحاطته الإعلامية. وأود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للممثل الخاص ستيفان دي ميستورا على ما أبداه من قيادة بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعلى مشاركته اليوم. وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة. وأرحب بالسيد يان كوبيش، وأتمنى له التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة.

نجتمع اليوم لمناقشة آخر تقرير للأمين العام بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2011/772*)، وأيضا لتبادل وجهات النظر بشأن نتائج المؤتمرين اللذين عقدا في اسطنبول وبون. نرحب بالمعلومات التي وفرها التقرير (S/2011/772) عن تطورات العملية الانتقالية في مجال الأمن. ونقدر بأن المناطق التي تقع بالفعل تحت سيطرة القوات الأفغانية ما تزال مستقرة نسبياً.

ومما يثلج الصدر أن نرى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة ما زالت تضاعف من الأعمال الهامة في مجالات من قبيل تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان. ونرحب بأولويات عمل الأمم المتحدة الثلاث في أفغانستان، كما أوجزها السيد لادسو. وتأمل البرازيل في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل لأفغانستان بعد عام ٢٠١٤ لمساعدتها في التحرك نحو مزيد من الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم أن تتم بسرعة ترجمة الالتزامات التي تم التعبير عنها خلال مؤتمر بون إلى أفعال ملموسة.

ونرحب بحقيقة أن الأولوية الأولى للأمم المتحدة في أفغانستان ستتمثل في ربط الأمن بالتنمية. وقد شجعت البرازيل على إتباع نهج أكثر تكاملا بين الأمن والتنمية في جهودنا لتوطيد أركان السلام. ويقيناً أن هذا النهج يفيد في ترسيخ السلام في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف من أعماله في ميادين الزراعة، واستحداث الوظائف، والصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية، والإدارة العامة، انسجاما مع الأولويات التي أشار إليها أصحاب المصالح الأفغانيون. كذلك نؤيد أن تقترن عملية الانتقال بتقدم ملموس في عملية المصالحة. ولا مفر من إيجاد حل سياسي لإحلال السلام الدائم. ونأمل أن يجرى حوار شامل فيما بين جميع أصحاب المصالح بقيادة أبناء أفغانستان أنفسهم، بحيث يفضي ذلك إلى أفغانستان موحدة وقادرة على مواجهة تهديد الإرهاب.

وتشيد البرازيل أيضا بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز تنسيق المساعدة الاقتصادية الدولية وترحب بالمبادرة إلى عقد مؤتمر وزاري في اليابان في عام ٢٠١٢ لمناقشة الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في أفغانستان.

إن للأمم المتحدة دورا حيويا في أفغانستان. وتتوقع البرازيل من الأمم المتحدة أن تكون عنصرا مركزيا خلال فترة الانتقال وبعدها، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب المدنية للمساعدة الدولية المقدمة إلى البلد. وينبغي للبلدان في المنطقة

أن تزيد من مشاركتها في الاستراتيجيات الرامية إلى استقرار أفغانستان. والعرى الاقتصادية هامة جدا. ونثني على نتائج مؤتمر اسطنبول، إذ أنه خطوة هامة في زيادة تعزيز الثقة والتعاون فيما بين بلدان المنطقة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى أفغانستان لإرساء الأساس من أجل مستقبل أفضل لها وأكثر ازدهارا. وتتعهد البرازيل مرة أخرى بتقديم كامل دعمها لتلك العملية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سوف أتكلم الآن بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

نعرب عن امتناننا للسيد لادسو على تحليلاته المضمونية للحالة في أفغانستان. ونحيط علما بالتقييم الذي قدمه نائب وزير خارجية أفغانستان، السيد لودين. ونشعر بالامتنان للسيد دي مستورا على المعلومات التي قدمها وعلى عمله بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. ونتمنى للسيد كوبيش كل النجاح.

طيلة العقد الماضي ما انفك الشعب الأفغاني يحقق الكثير، وفوق ذلك كله، فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات السياسية والانتعاش الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، من سوء الطالع أن الطريقة التي تتبلور بها الحالة الراهنة، لا تبعث على التفاؤل. فعدم الاستقرار يسود إقليم أفغانستان برمته. ولا يزال مستمرا شن الهجمات الإرهابية واغتيال الشخصيات السياسية والمدنيين المسالمين. وهناك خسائر كبيرة في صفوف القوات التابعة للتحالف والقوات الأفغانية.

ويجب على قوة المساعدة الأمنية الدولية، عندما تعمل مع السلطات الأفغانية أن تتخذ خطوات حازمة لكبح التهديد الناشئ من حركة طالبان وتنظيم القاعدة. ومن المهم احترام سيادة الدول الأخرى لدى التخطيط لعمليات مكافحة الإرهابيين وتنفيذها. فالإصابات في صفوف المدنيين غير مقبولة. وبينما نلاحظ جهود القوات الدولية للتقليل إلى الحد الأدنى من هذه الإصابات، نثق أيضا بأن جهودها ستكون أكثر فعالية في المستقبل. ومن شأن ذلك أن يساعد أكثر في تطبيع الحالة العامة.

لا بد من أن يصاحب التخفيض في عدد القوات الأجنبية زيادة في مستوى جاهزية الكفاح لدى القوات الأفغانية ليتسنى لها نفسها مواجهة الإرهاب والجريمة المتصلة بالمخدرات. فالمهمة لمتمثلة في تدريب القوات الأفغانية في مجال جاهزية المكافحة أحد الأهداف التي وضعها مجلس الأمن عندما أنشأ ولاية القوات الدولية. وعلاوة على ذلك، نشدد مرة أخرى على ضرورة أن يحتفظ الوجود العسكري الدولي بطابع مؤقت. ويجب أن تغادر قوة المساعدة الأمنية الدولية أفغانستان بعد إبلاغ مجلس الأمن بإنجاز ولايتها التي أذن بنشرها في ذلك البلد.

ومن المعروف أن الإرهاب في أفغانستان يرتبط ارتباطا وثيقا بالجريمة المتعلقة بالمخدرات. فقد أصبح الاتجار بالمخدرات أحد المصادر الرئيسية لتغذية النشاط الإرهابي وأصبح يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولا بد من مواجهة خطر المخدرات بِرد شامل من جانب المجتمع الدولي من جميع جوانبه، ابتداء من تدمير محاصيل المخدرات إلى إدراج أسماء بارونات المخدرات على قائمة الجزاءات. وفي ذلك السياق، نعلق أهمية كبيرة على المؤتمر الوزاري الثالث لميثاق باريس، المعني ”بالطرق التي تسلكها تجارة المخدرات في أفغانستان“ والمزمع عقده في ١٨ شباط/فبراير في فيينا.

ولا تزال عملية المصالحة الوطنية تشكل جزءا رئيسيا في تسوية مسألة أفغانستان. ويجب أن تتواصل العملية بقيادة السلطات الأفغانية، ولكن يتعين على المتمردين الامتثال للشروط الثلاثة المعروفة وهي: الاعتراف بالدستور، ورفض الاعتراف بالقاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية والمتطرفة،

ونزع السلاح. ومقابل الامتثال لتلك المعايير سيتم بصورة تلقائية شطب أسمائهم من قائمة الجزاءات، إذ أن نظام الجزاءات التابع لمجلس الأمن الأداة الرئيسية لمكافحة الإرهاب.

ولا يمكن إيجاد حل للحالة عن طريق القوة وحدها. ولا بد من دعم اقتصاد البلد. ونؤيد تركيز مؤتمر اسطنبول على تعزيز التعاون الإقليمي. وعلينا أن نطور بصورة شاملة التعاون مع الأطر الإقليمية الراهنة، من قبيل منظمة شانغاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومجموعة دوشانبي الرباعية (التي تضم روسيا وأفغانستان وباكستان وطاجيكستان)، ومنظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

ونعتبر منظمة شنغاي للتعاون منهاجا حيويا للمساهمات الإقليمية في الجهود الدولية المتعلقة بإيجاد تسوية في أفغانستان. ومن الجدير بالذكر أن أفغانستان وجيرانها يشتركون حاليا بالفعل في عملها.

ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان أن تواصل القيام بدور تنسيق الجهود المدنية الدولية في أفغانستان. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن التخطيط لوجود الأمم المتحدة في البلد للقيام بدورها من أجل تنظيم عملية الانتخابات، ومن أجل عملية المصالحة الوطنية، يقتضي الإصغاء بعناية إلى رغبات الشعب الأفغاني نفسه.

ونحن مقتنعون بأن الجهود المنسقة التي يقوم بها المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية، والتي كان هدفها دعم مؤتمري اسطنبول وبون، سوف تفضي إلى أفغانستان سلمية وذات سيادة ومحايدة وخالية من الإرهاب والمخدرات.

والآن أستأنف وظيفتي بصفتي رئيسا للمجلس.

في أعقاب المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عنهم.

”يرحب مجلس الأمن بالمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود تحت عنوان ”أفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول“ في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويرحب بنتائج هذا المؤتمر (S/2011/762).

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بالإعلان في بون عن أن عملية الانتقال، التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ينبغي أن يتبعها عقد للتحول (٢٠١٥-٢٠٢٤)، توطد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز دولة مستدامة تؤدي كامل مهامها في خدمة شعبها.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك، في ضوء هذه الخلفية، بالتوافق الاستراتيجي بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والمجتمع الدولي على شراكة متجددة ودائمة لأغراض عقد التحول هذا، تنطوي على التزامات متبادلة راسخة.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن عملية الانتقال تستلزم أن تتولى الحكومة الأفغانية مسؤولية القيادة.

”ويشيد مجلس الأمن بنتائج ”مؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان: الأمن والتعاون في قلب آسيا“ الذي عقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

”يؤكد مجلس الأمن الدور الحاسم للأمم المتحدة في أفغانستان، ويعرب عن امتنانه على إسهام ستيفان دي ميستورا المتميز في عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ويتطلع إلى العمل مع يان كوبيش، الممثل الخاص الجديد للأمين العام.

"ويرحب مجلس الأمن باعتزام حكومة اليابان استضافة مؤتمر وزاري في طوكيو في تموز/يوليه ٢٠١٢."

سيصدر البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/22.

نستأنف مناقشتنا الآن. أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ريفار (كندا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن اشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ونائب وزير خارجية أفغانستان على مداخلتيهما المدروستين.

وفي ٥ كانون الثاني/ديسمبر، أوضح المشاركون في مؤتمر بون بشأن أفغانستان أن عام ٢٠١٤ لن يكون نهاية عملنا المشترك في ذلك البلد، ولكنه بدلا من ذلك سيكون معلما بارزا في التزامنا المستمر نحو جعل أفغانستان ديمقراطية آمنة ومستدامة. وأكدت كندا وشركاؤها على أهمية المسؤولية المشتركة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي عن ضمان انتقال ناجح إلى عام ٢٠١٤ وما بعده.

وسيشهد العام الجديد تجديد الولاية الهامة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومن الواضح أنه لا مفر من أن تتولى الحكومة الأفغانية جزءا كبيرا من المسؤولية عن سيادة البلد، ولكن على الأمم المتحدة أيضا أن تواصل الاضطلاع بدور طويل الأجل، بالعمل مع المؤسسات الأفغانية، للمساعدة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وعلى الاستفادة من الانجازات التي تحققت فيما يتعلق بسلامة الديمقراطية التمثيلية في البلد على السواء.

وبين الوقت الحاضر وعام ٢٠١٤، ستستثمر كندا مبلغ ٣٦٠ مليون دولار في أفغانستان. وأولوياتنا محددة بشكل جيد. وسنستثمر في مستقبل الأطفال والشباب الأفغان بتنفيذ برامج في التعلم والصحة؛ وسنعزز الأمن من خلال ثاني أكبر مساهمة في بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان؛ وسنواصل تشجيع التعاون بين أفغانستان وجيرانها عن طريق الدبلوماسية الإقليمية الفعالة، وسنقدم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني. وفي جميع الأوقات، وفي إطار التزامنا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن النساء والسلام والأمن، ستولي كندا اهتماما خاصا للنساء والفتيات الأفغانيات.

وكندا لن تنهي التزامها نحو تحقيق استقرار أفغانستان في نهاية عملية الانتقال. وكان هدف كندا ولا يزال هو مساعدة الأفغان على إعادة بناء أفغانستان، وجعلها بلدا له مقومات البقاء ويحكم بصورة أفضل وأكثر استقرار وأمنا وليس ملاذا آمنا للإرهابيين مرة أخرى على الإطلاق. وبعد عام ٢٠١٤، سنظل مشاركين في الدفاع عن المكاسب الهامة التي تحققت في حماية حقوق الإنسان وإنشاء ديمقراطية شفافة وتمثيلية.

ويتطلب ترسيخ المكاسب الأمنية الأخيرة سيتطلب بذل جهود متضافرة من جانب أفغانستان لمواصلة تركيزها على إضفاء الطابع المهني على قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ولا يمكن للسكان الأفغان أن يمضوا قدما نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والسلام إلا في بيئة آمنة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في المقاطعات الواقعة في إطار الشريحة الأولى لعملية نقل المسؤولية الأمنية. ويحدونا الأمل في التمكن من ضمان إحراز نتائج مماثلة في المناطق المدرجة في الشريحة الثانية لعملية الانتقال.

بيد أن الجهود الأمنية وحدها لن تكون وافية لضمان نجاح الانتقال. فالانتقال سيتطلب أيضا دعم الحوكمة الشفافة وزيادة تعزيز سيادة القانون والعزم على إجراء الإصلاحات اللازمة لتنمية القطاع الخاص ولاجتذاب الاستثمار الأجنبي.

وسيساعد اقتصاد القطاع الخاص في أفغانستان على إيجاد فرص التوظيف التي تمس الحاجة إليها مع إدرار الإيرادات اللازمة للدولة للتحول الناجح. وفي هذه المرحلة الأولية للتنمية، تشجع كندا أفغانستان على العمل جاهدة لكفالة أن يكون لديها إطار تنظيمي قوي لضمان تحقيق الفوائد المستدامة لشعبها من موارده الطبيعة. كما أن من الأهمية بمكان العمل مع الشركات وغيرها من أصحاب المصلحة في المبادرات المتعددة أصحاب المصلحة الرامية إلى تحسين الأداء الاجتماعي للشركات وشفافيتها، بما في ذلك التنفيذ الكامل لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

وتشعر كندا بالتشجيع من التقدم المحرز في الجهود بين حكومة أفغانستان وشركائها في تعزيز استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية وبرامج الأولوية الوطنية.

(تكلم بالإنكليزية)

وترى كندا أن المجتمع المدني الأفغاني يضطلع بدور محوري في عملية التحول التي يقودها الأفغان. وفي كندا ركز وزير خارجية كندا، الأونرابل جون بيرد، تركيزا خاصا على الاجتماع مع ممثلي المجتمع المدني وأكد مجددا أن إدراج النساء في جهود التحول التي يقودها الأفغان لا يزال أولوية لحكومة ألمانيا.

فأهمية مواصلة إيلاء تركيز قوي على الدفاع عن حقوق النساء في أفغانستان أوضحها تقرير الأمم المتحدة عن تنفيذ قانون البلد بشأن القضاء على أعمال العنف المرتكبة ضد النساء الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ولا يمكن أن ننسى انه، كما ورد في التقرير، لا يزال هناك شوط طويل يتعين قطعه. ونعتقد اعتقادا جازما بأن المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء من مختلف الخبرات والمجالات، وعلى جميع مستويات صنع القرار، أمر أساسي لإنماء مجتمع أقوي.

وبالبناء على التقدم المحرز، ستواصل كندا كونها شريكا فعالا لإصلاح حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، علينا ألا ننسى الحق في ممارسة الشعائر الدينية في جو من السلام. وتذكرنا الهجمات الأخيرة التي أدت إلى مقتل وإصابة عشرات من المصلين الشيعة في يوم عاشوراء بأن على أفغانستان وجيرانها أن يتخذوا كل التدابير لتعزيز العلاقات الودية بين الأعراق والأديان في البلد والمحافظة عليها. ومن الأهمية بمكان أنه لم تقع أي أعمال انتقامية، ونحن نشيد بالشعب الأفغاني على تساميه على ذلك الاستفزاز المروع ورفضه أعمال العنف الطائفية. وتأمل كندا أن تؤدي هذه الروح إلى زيادة تشجيع الجهود المستمرة لتعزيز حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة.

ولا تزال كندا تشعر بالقلق من الحالة الإنسانية في أفغانستان، الناجمة من الصراع المستمر والمتفاقمة من جراء ظروف الجفاف التي تزداد سوءا. وما يثير القلق بصورة خاصة هو الهجمات المتعمدة على المدنيين واستمرار انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وتدين كندا أعمال العنف التي ترتكب ضد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وتدعو جميع الأطراف إلى احترام المبادئ الإنسانية للسماح بإمكانية الوصول الآمن وبدون عائق إلى المحتاجين إلى المساعدة.

ويتطلب تأثير الجفاف في أفغانستان أكثر استجابة فعالة لضمان وصول الأغذية إلى أشد الناس ضعفا، وبخاصة النساء والأطفال، قبل أن تمنع ظروف فصل الشتاء وصولها. وتحقيقا لتلك الغاية، ستتبرع كندا بمبلغ ١٣ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي لتوفير المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين بالجفاف في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية لأفغانستان خلال أشهر الشتاء الصعبة.

وأتاح مؤتمر بون فرصة لأفغانستان وللمجتمع الدولي لصياغة أكثر وضوحا لمبادئ عملية المصالحة. وكندا

تؤيد هذه المبادئ وستواصل تقديم دعمها لجهود المصالحة التي يقودها الأفغان بتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع المدني الأفغاني، بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة. ونؤمن إيمانا جازما بأن المصالحة السياسية الوطنية لن تتحقق ما لم تشمل جميع الأفغان.

والمهم بشكل مماثل أن المصالحة في أفغانستان ستتطلب دعم جيران أفغانستان وتعاونهم. وكندا تعتبر أن نتائج اجتماع اسطنبول بشأن الأمن والتعاون في قلب آسيا نتائج إيجابية. ويمثل تيسيرنا المستمر لجهود أفغانستان وباكستان الرامية إلى تعزيز أمن وإدارة الحدود المشتركة بينهما، عن طريق عملية التعاون بين أفغانستان وباكستان، أحد السبل العملية التي نأمل أن نسهم بها في هذه الرؤية.

وأخيرا، أود أن اختتم بياني بالإعراب عن شكر كندا الجزيل للممثل الخاص للأمين العام، ستيفان دي ميستورا، على تفانيه المخلص وعمله المميز للنهوض بالأهداف المشتركة لأفغانستان وشركائها صوب تحقيق السلام والاستقرار. وترحب كندا بتعيين السيد يان كوبيش للاضطلاع بمواصلة أعمال الأمم المتحدة الهامة في هذه الفترة للبدايات الجديدة للمشاركة الدولية في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه تحية حارة إلى معالي السيد جاويد لودين، نائب وزير خارجية أفغانستان، الموجود معنا اليوم. ونرحب بالبيان الثاقب والشامل الذي أدلى به. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام إيرفي لادسو على إحاطته الإعلامية الثاقبة. ونحيط علما بالملاحظات القيمة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2011/772*).

قبل أن أشرع في بياني، أود أيضا أن أعرب عن خالص تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام المنتهية ولايته استيفان دي ميستورا لقيادته القوية وتفانيه خلال فترة حرجة جدا في أفغانستان. ولقد كان هناك تعاون ممتاز بين سفارتنا في كابول وسلطاتنا وبينه هو وفريقه القدير. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق معه في منصبه الجديد.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد يان كوبيش. ونحن واثقون بأن ثروة معارفه وخبرته ستكونان رصيدا هاما لأفغانستان وللمجتمع الدولي بأسره فيما تجتاز أفغانستان مرحلة أخرى هامة في تاريخها. ونتطلع إلى العمل بتعاون وثيق مع السيد كوبيش في الأسابيع المقبلة.

لقد حققت أفغانستان تقدما كبيرا في السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من التحديات المتبقية، تواصل أفغانستان اليوم الاستثمار في مستقبل أفضل لشعبها. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان عن المجموعة الثانية لنقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية. ونتوقع أن يكون نصف سكان أفغانستان تحت المسؤولية الأمنية لقوات الأمن الوطني الأفغانية بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٢.

ومع تولي الأفغان المزيد من المسؤولية عن أمن بلدهم، ينبغي لنا أن نركز طاقاتنا بنفس القدر على التنمية المستدامة وبناء القدرات المؤسسية والمدنية للبلد. والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان هائلة. وستكون هناك حاجة لاستمرار المساعدة من قبل المجتمع الدولي على المدى الطويل. ونعتقد أن التركيز القوي على التعليم أمر لا بد منه إذا كنا نسعى إلى تحقيق الازدهار للبلد. ولذلك، ينبغي لنا أن نركز على تثقيف الأجيال المقبلة من الفتيان والفتيات الأفغان. وبالمثل، ينبغي أن نكثف جهودنا لتمكين المرأة الأفغانية. ويجب علينا أيضا أن نواصل تعزيز بناء القدرات

المؤسسية لتمكين القوات الأفغانية من مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات.

وتعتبر تركيا الملكية والتعاون الإقليميين عنصرا أساسيا لتحقيق الاستقرار والسلام والرخاء على نحو دائم، ليس في أفغانستان فحسب ولكن أيضا في المنطقة بأسرها. وانطلاقا من هذا الفهم، استضافت تركيا مؤتمر اسطنبول لأفغانستان في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعاد الجيران المباشرون والأبعدون، الذين اجتمعوا في اسطنبول برئاسة وزيري خارجية تركيا وأفغانستان، التأكيد على التزامهم القوي بأفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة في المنطقة.

ومع الإقرار بالدور المركزي للأمم المتحدة، رحبت الأطراف التي اجتمعت في اسطنبول باستعداد أفغانستان وتصميمها على استخدام موقعها الإقليمي والتاريخي للقيام بدورها من أجل تعزيز الأمن والتعاون الاقتصادي السلمي في المنطقة. وإدراكا من هذه الأطراف لأن المنطقة والمجتمع الدولي لا ينفصلان، فقد أكدت على مصلحتها في أمن واستقرار المنطقة.

وبإطلاق عملية اسطنبول، أعلنت بلدان قلب آسيا رؤية جديدة وتصميمها على امتلاك وقيادة وتطوير الجهود المبذولة لتعزيز التعاون. ونتطلع الآن إلى اجتماع المتابعة على المستوى الوزاري الذي سيعقد في كابول في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونعتقد أن اجتماع كابول سيكون فرصة مهمة للاستفادة من الزخم الذي حققته عملية اسطنبول.

وبينما نمضي قدما في الفترة الانتقالية ومع انسحاب القوات العسكرية الدولية في نهاية المطاف، فقد زادت كثيرا أهمية أن يواصل المجتمع الدولي دعمه الفعال والقوي للحكومة الأفغانية من أجل منع البلد من السقوط مرة أخرى في براثن عدم الاستقرار، وكذلك لتجنب حدوث انتكاسات في العملية الجارية للتعمير.

ولذلك، نحن مسرورون بالاختتام الناجح لمؤتمر بون الذي أعاد تأكيد التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان بعد انقضاء العقد الانتقالي. وعقد التحول الذي جرى تحديده في بون، والذي سيتولى خلاله الشعب الأفغاني المسؤولية الكاملة عن مستقبله، يمثل فرصة لنا جميعا لكي نركز جهودنا على التنمية المستدامة لأفغانستان في الأجل الطويل.

والنجاح في أفغانستان يتطلب التزاما طويل الأمد من جانبنا. ونريد أن نعيد التأكيد على أن الملكية والقيادة الأفغانية يجب أن تكونا العنصر الأساسي في جهودنا الجماعية. وأود أن أؤكد لإخواننا الأفغان أن التزامنا تجاه أفغانستان طويل الأجل. وسنواصل الوقوف إلى جانبهم ما داموا كانوا بحاجة إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لادسو ونائب وزير الخارجية لودين على بيانيهما في هذا الصباح. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي العميق لما أظهره الممثل الخاص للأمين العام المنتهية ولايته، استيفان دي ميستورا، من تفان وقيادة على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال العامين الماضيين. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص القادم للأمين العام، السيد يان كوبيش.

لقد كان عام ٢٠١١ عاما صعبا بالنسبة لأفغانستان. والاستراتيجية المتعمدة للمتمردين في شن هجمات كبيرة ومحددة الأهداف والشواغل بشأن قدرات أفغانستان المالية والاقتصادية والشكوك في أذهان بعض الأفغان حيال وجود المجتمع الدولي المستمر قد أدت جميعا إلى تراجع الثقة لدى أبناء الشعب الأفغاني. ولذلك، من المهم أن هذه السنة تنتهي بعدد من مؤشرات التقدم الهامة والأكثر إيجابية، ولا سيما

استئناف الجمعية الوطنية لنشاطها والموافقة على برنامج صندوق النقد الدولي لأفغانستان وانعقاد اللويا جيرغا في تشرين الثاني/نوفمبر ومؤتمر بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

ولقد زاد مؤتمر بون من توطيد الأساس لالتزام طويل الأمد للمجتمع الدولي تجاه أفغانستان، والذي يجب أن يمتد إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ومهد السبيل بنجاح لإجراء مناقشات ملموسة بشأن قضيتين رئيسيتين في الشهور المقبلة، وهما تحديدا، كفالة استمرار قوات الأمن الوطني الأفغانية والمساعدة الإنمائية المنسقة، ولا سيما في مؤتمر طوكيو في تموز/يوليه ٢٠١٢. والمناقشات الملموسة وحدها، وليس مجرد المناقشة، يمكن أن تكون حاسمة. ويسرنا أن مؤتمر بون يقر صراحة بالدور الحاسم والمتزايد الذي ستقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان ونحن نتجاوز نقل المسؤوليات الأمنية إلى المهمة الأكثر جوهرية المتمثلة في التحول الاقتصادي.

ونرحب بأحدث تقرير للأمين العام (S/2011/772*) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونتفق مع استنتاجاته الرئيسية. وندعم إجراء حوار سلام واسع النطاق ونؤيد دعوات الأمين العام إلى تضافر الجهود لصياغة توافق وطني في الآراء، بما في ذلك مع المجتمع المدني، لتحقيق ذلك. والتركيز المتجدد على المشاركة على مستوى المقاطعات والمناطق الذي انبثق عن اللويا جيرغا هو موضع ترحيب خاص. واستئناف الجهود لإعادة إدماج المتمردين المستعدين لإلقاء أسلحتهم لا يزال أمرا ملحا للغاية.

وسيكون من المهم أيضا الحفاظ على زخم العملية الإقليمية المتفق عليها في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير لبناء الثقة. ونحيي إصرار تركيا على المساعدة في هذا الصدد. والتعاون الفعال بين جيران أفغانستان جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز المؤسسات الأفغانية، وبالتالي لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وسيكون من الضروري أيضا ضمان وجود جدول أعمال اقتصادي وإنمائي يتسم بالشفافية ومحدد الأولويات على نحو مناسب، والأهم من ذلك، أن يقيم المجتمع الدولي شراكات طويلة الأجل مع أفغانستان لما بعد عام ٢٠١٤، توفر الدعم المالي لذلك الجهد. وستكون جهود بعثة الأمم المتحدة حيوية، بما في ذلك من خلال القيام بدور الوسيط السياسي النزيه بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي ودعمها لتعزيز العمليات الانتخابية وسيادة القانون في أفغانستان. وضمان نجاح الانتخابات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ سيكون حيويا لترسيخ الديمقراطية.

ومن الواضح أن العمل التعاوني سيكون ضروريا لمواجهة التحديات الاقتصادية في أفغانستان، ولا سيما من خلال تحديد الحكومة الأفغانية للأولويات وتنفيذها لإصلاحات ووفاء المجتمع الدولي فعلا بالتزاماته بشأن الميزانية في إطار عملية كابول. إن بلدي أستراليا هي نفسها من بين الشركاء الإنمائيين الـ ١٠ الأوائل لأفغانستان، وسنبقى كذلك. أفغانستان حاليا هي أكبر رابع مستقبل للمعونة الأسترالية، وستزيد منها خلال السنوات المقبلة. وكتاسع أكبر بلد مساهم بالجنود، يظل التزامنا جديا. وسوف ننتهي من مسؤوليتنا الأساسية المتمثلة في تدريب الفيلق الرابع للجيش الوطني الأفغاني في ولاية أوروزغان، تماشيا مع المرحلة الانتقالية الأمنية، وسنبقي قيد النظر الوجود المستمر للقوات الخاصة الأسترالية في أفغانستان في فترة ما بعد ٢٠١٤، إذا كانت تلك رغبة الحكومة الأفغانية. لقد أعلننا في تشرين الثاني/نوفمبر بأننا سوف نبدأ مفاوضات بخصوص اتفاق إطاري طويل الأمد مع أفغانستان، للتعاون يتعدى سنة ٢٠١٤ بكثير. وسوف يتضمن ذلك المساعدة الإنمائية بالإضافة إلى التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي.

في الختام، نأمل عقب مؤتمري بون واسطنبول، أن تكون الرسالة من المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدي، إلى حكومة وشعب أفغانستان واضحة: لسنا معكم حتى تتكشف المرحلة الانتقالية فحسب، بل سنكون أيضا معكم لفترة طويلة بعد عام ٢٠١٤، وأنتم تضعون أفغانستان على الطريق من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة التحولية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد توماس ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بالتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة أيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

دعوني أبدأ بالتعبير عن أسانا لفقدان ضحايا خلال الهجمات الأخيرة على زوار شيعة في كابول وباقي المدن الأفغانية والتعبير عن صادق تعازينا للأسر المكلومة. ونتمنى أيضا شفاء كاملا وسريعا للجرحى. هذه لحظة نذكر فيها بأهمية حماية قيم التسامح، التي طبعت تقليديا الحياة الدينية في أفغانستان.

وسأواصل لأشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2011/772) ووكيل الأمين العام إيرفي لادسو على إحاطته الإعلامية الممتازة. وأوجه أيضا شكري لنائب وزير الخارجية جواد لودين على عرضه الثاقب.

بالإضافة إلى ذلك، أود التعبير عن عرفاني للممثل الخاص للأمين العام المنتهية ولايته، استيفان دي ميستورا على مشاطرته لنا تجاربه خلال ولايته عن طريق رابط التداول عبر الفيديو. حيث أن السيد دي ميستورا قد أشرف على فترة شهدت تطورات مهمة، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية وبداية العملية الانتقالية. وقد عزز بفضل مشاركته الدؤوبة إلى حد بعيد الصورة الإيجابية للأمم المتحدة في أفغانستان وخارجها. إننا مدينون للغاية لإسهامه المتميز في تقدم أفغانستان.

والفترة التي ندخلها الآن لا تقل أهمية، ولذلك فنحن مسرورون للغاية بتعيين الأمين العام مؤخرا ليان كوبيش ممثلا خاصا جديدا له. ودعوني أضيف بصفتي الشخصية، وأيضا على أساس خبرتي السابقة، بأن الفرصة قد سنحت لي للتعرف على السيد كوبيش وهو يزاول العديد من أنشطته، بصفته رئيس حكومة بلده وأمينا عاما لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جنيف، وفي آسيا الوسطى. نحن على ثقة بأنه سوف يكون متميزا في المنصب. ونتطلع للتعاون معه. وسوف تكون تجربته الهائلة في مجال السياسة الأمنية الخارجية ذات قيمة كبيرة لجهودنا المشتركة في أفغانستان.

وبتطور المشاركة الدولية في أفغانستان، من المهم وضوح المجتمع الدولي وأفغانستان بخصوص التزامهما المشترك خلال العقد القادم. ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي مسرور بالاستنتاجات المتفق عليها في مؤتمر بون الأخير. وبناء على نتائج مؤتمري لندن وكابول وعلى عقد من المشاركة الدولية عقب المؤتمر التاريخي لبطرسبرغ سنة ٢٠٠١، فإن مؤتمر بون قد أكد على الالتزام المشترك القوي فيما يخص الحوكمة والأمن وعملية السلام والتنمية والتعاون الإقليمي. لقد فتحت بون منظورا جديدا للمشاركة الدولية المستمرة فيما وراء نهاية المرحلة الانتقالية خلال العقد التحولي ٢٠١٥-٢٠٢٤.

ومن المشجع للغاية أيضا أن حكومة أفغانستان قد ركزت على أهمية إصلاح الحوكمة وأقرت بأن المؤسسات الديمقراطية في المركز وفي الولايات في حاجة إلى تعزيز حاسم، بما في ذلك استقلالية الأجهزة الرقابية وفاعليتها

التشغيلية، وخصوصا تلك التي تراقب المالية العامة. والشفافية والمساءلة اللتان تضمنهما تلك الأجهزة ضروريتان، خصوصا فيما يخص مكافحة الفساد. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإعادة التزام الحكومة الأفغانية بالتنفيذ الكامل لتعهدات كابول.

من المهم استكمال عملنا في المجال الأمني، خصوصا الشرطة من خلال إنشاء قطاع عدالة فعال ومستقل. وسيكون ذلك ضروريا إذا ما أرادت أفغانستان البناء على التقدم الذي أحرزته في العقد المنصرم في مجال تعزيز الحريات المدنية وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة.

لقد سمعنا في مؤتمر بون صوت المجتمع المدني الأفغاني، وأكدنا على الحاجة إلى تعزيز مشاركة ذلك القطاع في العمليات الديمقراطية للبلد. ونرحب أيضا بكون استنتاجات مؤتمر بون قد أعادت التأكيد على مبدأ ضرورة أن تكون عملية السلام والمصالحة شاملة فيما يتعلق بالأمور الجنسانية والمركز الاجتماعي، وأعادت التشديد على ضرورة أن تحترم العملية وحصيلتها الدستور الأفغاني، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص حقوق المرأة. ونؤمن جميعا بأنه يتعين أن يكون بوسع المرأة الأفغانية المشاركة في جميع أوجه وجميع مستويات عملية السلام والمصالحة. ويود الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزامه القوي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ركزت نتائج بون أيضا على أهمية تعزيز وتحسين العملية الانتخابية الأفغانية التي تعد خطوة حاسمة إلى الأمام في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على البلد. ونعتقد بأن المشاركة المستمرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الإصلاح الانتخابي مطلوب.

وتمت أيضا معالجة جهود مكافحة المخدرات في نتائج بون. وتشكل زيادة زراعة خشخاش الأفيون والإنتاج المحتمل للأفيون، كما هو مشار إليه في تقرير الأمين العام، مصدر قلق. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للحكومة الأفغانية في مكافحة صناعة المخدرات ويرحب بجهود البعثة في ذلك الصدد.

إنني أؤكد التزام مجلس الاتحاد الأوروبي القوي بالبقاء مشاركا كشريك قوي وموثوق، بما في ذلك بعد استكمال المرحلة الانتقالية، كما هو مفصل ومحدد في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بخصوص أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، فقد وسع الاتحاد الأوروبي ولاية بعثة شرطته، حتى نهاية ٢٠١٤. وسنظل ملتزمين بعد المرحلة الانتقالية بدعم الجهود الأفغانية لتقوية الشرطة المدنية وسيادة القانون.

اسمحوا لي بالتطرق لجانب يستحق عناية وتشجيعا خاصين. يتمثل في المتابعة لمؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان: الأمن والتعاون في قلب آسيا. يرسي مؤتمر اسطنبول قاعدة مفيدة لعملية تعاون سياسي في المناطق المجاورة لأفغانستان، تمتلكها وتقودها بلدان المنطقة. لكن ستكون هنالك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بغية ترجمة الوعود إلى مكاسب ملموسة من الأمن المعزز والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

من ثم سيكون من المهم العمل في اتجاه عقد مؤتمر وزاري في كابول سنة ٢٠١٢، بغية تقوية التزامات مؤتمر اسطنبول. وستجني كل بلدان المنطقة فوائد من أفغانستان مستقر ومزدهر ومن حل سلمي للتراع. لذلك يتعين عليها بالتالي أن تتشجع على فتح التجارة والمرور العابر وتشجيع الاستثمار العابر للحدود مع أفغانستان وفيما بينها.

يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا مركزيا في دعم أية التزامات في تلك المجالات التي دخلتها بلدان المنطقة. ويمكن أن تقدم الدول الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز - بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والعديد من المنظمات

الأخرى – المساعدة الملموسة التي توجد حاجة ماسة إليها للاندماج في قلب آسيا. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمساعدة المبادرات كذلك.

ختاما، تسببت الزيادة في عدد الضحايا المدنيين بفعل العناصر المعارضة للحكومة، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على الزوار في يوم عاشوراء، في زيادة أقصى درجات القلق. مع ذلك، فإن التقدم الذي أفاد عنه الأمين العام يلهم أيضا أملا لطريق تسلكه أفغانستان من الفترة الانتقالية إلى الفترة التحولية. وسيظل دور الأمم المتحدة بشأن هذه الطريق حيويا لسنوات آتية، مما سيشمل بطريقة مؤكدة تنسيق المجتمع الدولي ومساءلة الحكومة الأفغانية بشأن التزاماتها النابعة من عملية كابول ونتائج مؤتمر بون.

وفي هذا الصدد، يكتسي استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة ما بعد عام ٢٠١٤ أهمية خاصة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى نتيجة الاستعراض الجاري للأنشطة المأذون بها للبعثة والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان. ونحن مستعدون للإعراب عن آرائنا بشأن زيادة تعزيز فعالية الأمم المتحدة في أفغانستان. ويبقى هدف جهودنا المشتركة واضحاً، وهو تحسين حياة الشعب الأفغاني ومعيشته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): بعد ١٠ سنوات من التواجد العسكري الدولي في أفغانستان، ننتقل الآن إلى مرحلة جديدة. فالوجود العسكري سوف يتقلص تدريجياً وسيتولى الأفغان المسؤولية عن أمنهم. وسيجري سحب القوات القتالية النرويجية بحلول عام ٢٠١٣، إلا أن النرويج لن تنسحب من أفغانستان. سوف نبقى شريكاً وصديقاً لأفغانستان خلال سنوات المرحلة الانتقالية وعقد التحول وما بعد ذلك.

لقد ركز مؤتمر بون على الجوانب المدنية وأضفى اليقين والوضوح فيما يتعلق بالتعهدات الدولية الطويلة الأمد في أفغانستان. والشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي الآن باتت تقوم على التزامات متبادلة وصارمة. ونتوقع نقلة ملموسة من الجوانب العسكرية والأمنية إلى العملية السياسية والتنمية الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، نحتاج إلى حوار بناء مع أفغانستان حول الدعم المدني والوجود المدني حتى عام ٢٠١٤ وما بعده.

ونلاحظ بعين الرضا أن عملية كابل تبدو وقد عادت إلى مسارها الصحيح وأن برنامج السنوات الثلاث لصندوق النقد الدولي لصالح أفغانستان قد تأكد. والعملية السياسية وحدها هي التي يمكنها تسوية التراع. وعلينا أن نشرك كل أطراف التراع، إلى جانب المجموعات العرقية والسياسية والمجتمع المدني، والمرأة بصورة خاصة. ولا بد أن تحل السياسة محل الأسلحة. فالحكومة الأفغانية تواجه تحديات هائلة وتحتاج إلى المزيد من الدعم من المجتمع الدولي. وتهديد الإرهاب خطير بينما الحالة الأمنية ما زالت هشة. إلا أن سنوات التدريب وتزايد المسؤولية الملقاة على عاتق القوات الأمنية الأفغانية بشكل تدريجي قد آتت ثمارها.

والقوات الأمنية الأفغانية أحد العناصر الأساسية لمجتمع مستقر. وثمة عنصر آخر لا يقل أهمية، يتمثل في قدرة الحكومة على أداء مهامها بشكل سليم. وقد أكدنا مراراً وتكراراً على ضرورة اتخاذ تدابير لتحسين الحكم الرشيد وزيادة فعاليته في كل أنحاء أفغانستان. ويتعين تكثيف مكافحة الفساد وإنشاء مؤسسات ديمقراطية ذات مصداقية.

ومن الضروري احترام الدستور الأفغاني، واحترام حقوق المرأة وتمكينها كذلك. وعلى أفغانستان أن تحترم بثبات الالتزامات الدولية للبلد، وخاصة حقوق الإنسان الأساسية والعالمية.

وقد وجدنا أن عملية اسطنبول مبشرة بالخير، خصوصاً مع تركيزها المتزايد على التعاون الإقليمي. فمن شأن هذا التركيز أن يحسن فرص الاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة الأوسع.

وفي مناسبات عديدة في السنوات الماضية، أكدنا على أن مسؤولية الحكم والأمن في أفغانستان تقع على عاتق الحكومة الأفغانية. وسوف نواصل دعم جهودها لبناء أفغانستان مستقرة. ويجب أن تنصب الجهود الدولية على دعم أولويات الحكومة الأفغانية. وقد تعهدت النرويج بتقديم ١٢٥ مليون دولار سنوياً للأغراض المدنية. وسوف نستمر في تقديم نفس هذا المبلغ حتى عام ٢٠١٣، ونحن مستعدون لمواصلة تقديم الدعم على مستوى عال في المستقبل.

أخيراً، نعرب عن عميق امتناننا للممثل الخاص دي مستورا على جهوده الحثيثة. ونرحب بتعيين السيد يان كوبيش كممثل خاص جديد للأمين العام ونتطلع إلى استمرار التعاون الممتاز معه أيضاً. فالدور الريادي للأمم المتحدة في أفغانستان لا غنى عنه.

ومرة أخرى في عام ٢٠١١، قتل عدد من المدنيين وموظفي الأمم المتحدة وجنود القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ومن بينهم جندي نرويجي، للأسف. وسوف نخلد ذكرى هؤلاء ونتعهد بالعمل مع الأمم المتحدة لضمان الأمن والسلامة لجميع الموظفين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم نيوزيلندا إلى الأمين العام في شكره للممثل الخاص دي مستورا على قيادته وعمله في أفغانستان، وتتطلع للعمل مع السيد يان كوبيش. ونرحب أيضاً بنائب وزير خارجية أفغانستان ونشكره على بيانه المقدم للمجلس.

بعد عام عصيب للغاية، يسر نيوزيلندا أن يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/772) إلى مظاهر تحسن إضافي ومطرد في أفغانستان. ونرحب بالتقدم المحرز في عملية كابل، كما تشجعنا جهود الحكومة الأفغانية لتسوية حالة مصرف كابل، وتحقيق نتيجة ناجحة في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، يشير تقرير الأمين العام أيضاً إلى أن ثمة تحديات لم تواجه بعد، ونبقى ملتزمين بالعمل مع الشركاء لمواجهتها.

ومنذ آخر مرة تناول فيها هذا المجلس الحالة في أفغانستان (انظر S/PV.6497)، أشرف الفريق النيوزيلندي لإعادة الإعمار الإقليمي على الإطلاق الرسمي لعملية الانتقال في محافظة باميان، وهو أول عمل من نوعه في إطار هذه العملية. ويسرني إبلاغ المجلس بأن العملية الانتقالية تمضي بسلاسة. وقد بذل الفريق جهداً جيداً لتشجيع سكان باميان على التوجه إلى حكومتهم أولاً لطلب المساعدة. ونتيجة لذلك، بدأت السلطات المحلية في الاستفادة من الفرص التي تتيحها العملية الانتقالية لتولي مسؤولية متزايدة عن شؤونها.

ومع المضي قدماً، سيكون من المهم أن تتوفر للحكومة الأفغانية القدرة على تلبية احتياجات باميان. فالانتقال يفرض مسؤولية أكبر على عاتق المسؤولين المحليين. وعلى الحكومة المركزية أن تدعم أولئك المسؤولين من خلال توفير موارد كافية وتفويضهم بالسلطة والتدليل على رغبتها – عليها أن تبدي العزم حقاً – على استبدال العناصر القليلة الفاسدة أو عديمة الكفاءة بتعيينات جديدة على أساس الجدارة. وبغير ذلك، سيظل سكان باميان يتخطون الحكومة المحلية ويتوجهون إلى مجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية للحصول على الخدمات الأساسية.

ونرحب بالجهود المستمرة للأمم المتحدة لتحقيق وتعزيز الاتساق بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية والمانحين

والحكومة الأفغانية – تلك الجهود التي تربط الحكومة بشعبها على نحو أفضل. وإذ نتعاون جميعاً من أجل تحقيق هدف العملية الانتقالية النهائي، فإننا نحث الأمم المتحدة على مواصلة ذلك العمل الحيوي الأهمية، فما زال المجال متسعاً لمواصلة تحسين الجهود من أجل تحقيق التنسيق والاتصال على مستوى أفضل. وتمثل الدراسة الاستقصائية التي قامت بها المنظمة المركزية للإحصاءات التي تدعمها الأمم المتحدة لمحافظة باميان مبادرة ممتازة، إلا أن إيلاء مزيد من الاهتمام لنشر ما توصلت إليه من نتائج سيكون له أثر إيجابي على قدرة الحكومة على تلبية احتياجات السكان.

والعملية الانتقالية هشة، إلا أنه ينبغي ألا نقلل من شأن قدرة المؤسسات الأفغانية والمسؤولين والسكان على الاستجابة لاحتياجات مجتمعاتهم. وبالدعم المستمر من جانب فريق إعادة الإعمار الإقليمي والمجتمع الدولي، ودعم الحكومة المركزية في كابل، وهو الأهم، هناك من الأسباب ما يدعونا إلى التفاؤل بإنجاز العملية الانتقالية في باميان بنجاح في عام ٢٠١٣.

وكانت نيوزيلندا قلقة للغاية إزاء ما ورد في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان عن شهر تشرين الأول/أكتوبر، عن سوء معاملة الموقوفين في مرافق الحكومة الأفغانية على نطاق واسع. ونحن ممتنون للتحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن تلك المسألة الصعبة، ونثني على البعثة لمعالجتها الحذرة لاستنتاجات ذلك التقرير. وقد أعربت نيوزيلندا عن قلقها للحكومة الأفغانية مباشرة. ونرحب بردها الأولي، وإن كنا نؤيد أيضاً تعليق البعثة الفوري لنقل الموقوفين إلى تلك المرافق المسماة. ونؤكد مجدداً أن على حكومة أفغانستان أن تواصل معالجة تلك القضية.

نرحب أيضاً بتقرير البعثة فيما يتعلق بتنفيذ قانون ٢٠٠٩ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن تجربة نيوزيلندا بشأن تطبيق هذا القانون من جانب القضاة والمدعين العامين والشرطة في أفغانستان تتفق مع كثير من استنتاجات البعثة. وحتى في باميان، وهي محافظة تحكمها امرأة منذ عام ٢٠٠٥ – الأمر الذي نثني عليه ثناء عاطراً – فإن الأغلبية الساحقة من القضايا التي تنطوي على العنف ضد المرأة لا تعالج بشكل كاف في النظام القضائي الرسمي. وطريقة معاملة الضحايا المترتبة على ذلك مهينة. ونحث الحكومة الأفغانية، وبدعم الأمم المتحدة، على مواصلة النهوض بالتطبيق السليم لقانون ٢٠٠٩، بما في ذلك استبدال المسؤولين الفاسدين أو عديمي الكفاءة، حسب الاقتضاء. تؤيد نيوزيلندا بقوة نتائج المؤتمرين الدوليين الأخيرين بشأن أفغانستان. بعث مؤتمر اسطنبول بإشارة إقليمية مهمة تفيد بالتزام قوي تجاه أفغانستان. وتشجعنا للشعور بالالتزام لدى جميع المشاركين في مؤتمر بون.

لقد عملت نيوزيلندا، شأنها شأن الجميع في الميدان في أفغانستان، بجد لتحقيق نتائج جيدة في باميان وتظل ملتزمة بالعمل على اجتياز عملية الانتقال بنجاح. وعندئذ سيكون على أهل باميان أنفسهم وحكوماتهم – المركزية وعلى مستوى المقاطعات والمستوى المحلي – تأمين مستقبلهم في الأمد الطويل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر وكيل وزارة الخارجية في أفغانستان، معالي السيد جاويد لودين، على مشاركته اليوم في مناقشة مجلس الأمن بشأن أفغانستان ولا سيما على بيانه. أود أيضا أن أشكر السيد لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأعرب عن تقديري أيضا للسيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الغنية

بالمعلومات، وأود أن أعرب عن خالص امتناني لخدمته المتفانية أثناء فترة توليه منصب الممثل الخاص للأمين العام. تقدر اليابان كثيرا كل جهوده وعمله طوال ما يقرب من عامين. وأود أيضا أن أهنئ السيد يان كوبيش على تعيينه الممثل الخاص الجديد. نحن نثق في قدرته على قيادة البعثة ونتمنى له كل التوفيق.

تقدر اليابان كثيرا الجهود التي بذلتها الحكومتان الأفغانية والألمانية في عقد مؤتمر أفغانستان الدولي في بون، وترحب بتجديد الالتزامات المتبادلة بين أفغانستان والمجتمع الدولي لتحقيق مستقبل مستقر وديمقراطي ومزدهر لأفغانستان. يوافق هذا العام الذكرى السنوية العاشرة منذ خطت أفغانستان الجديدة أولى خطواتها في بناء الدولة عام ٢٠٠١. وخلال العقد، حقق بناء الدولة، بقيادة أفغانستان ودعم المجتمع الدولي، تقدما هائلا. وفي الوقت نفسه، لا يزال يتعين التصدي لتحديات عديدة، تتطلب التعاون الوثيق بين أفغانستان والمجتمع الدولي.

أولا، من الحيوي كفالة الاستقرار والتقدم الدائم في الانتقال الأمني، من خلال العملية السياسية. ونرحب ببدء عملية الانتقال في تموز/يوليه، والموافقة على المرحلة الثانية من الانتقال في تشرين الثاني/نوفمبر. إن عملية المصالحة الوطنية بقيادة الأفغان، لا غنى عنها لتعزيز عملية الانتقال. ومن المهم أيضا تسريع إعادة الإدماج حتى يتسنى توطيد التقدم والنتائج المحققة في هذا المجال. ويسر اليابان أن قرابة ٣٠٠٠ فرد من المعاد إدماجهم انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. وسنواصل المساعدة بشكل نشط في جهود البرنامج التي يقودها الأفغان.

والمسألة الثانية هي تحقيق النمو المستدام لأفغانستان. يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق إقامة شراكة قوية بين أفغانستان والمجتمع الدولي طوال عقد التحول. وينبغي على المجتمع الدولي أن يتعاون مع الحكومة الأفغانية في تعزيز استدامة إدارة شؤونها الاقتصادية والمالية واعتمادها على الذات، بغية تخفيف الأثر المتوقع للانتقال على الاقتصاد الكلي.

والمسألة الثالثة هي التعاون الإقليمي. إن العلاقة التعاونية والمستقرة بين أفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار الدائم في أفغانستان. ولذلك نرحب بنتيجة مؤتمر اسطنبول ونشدد على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في تنمية المنطقة بأسرها، عن طريق تعزيز صلات أفغانستان بالاقتصادات الإقليمية والعالمية.

ولا بد من أن نعزز توطيد عملية الانتقال ونبذل قصارى الجهود الممكنة لرسم صورة واضحة لعقد التحول. إن مجالات الحوكمة والأمن وعملية السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي مترابطة وينبغي تناولها بطريقة منسقة جيدا. وكما يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/772*)، فإن ثمة حاجة إلى نهج متوازن إزاء الاعتبارات الأمنية وغير الأمنية بغية تعزيز الاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان حتى عام ٢٠١٤ وما بعده.

وفي هذا السياق، تعتزم اليابان، كما أعلن في مؤتمر بون، استضافة مؤتمر وزاري في طوكيو في تموز/يوليه القادم كمتابعة لمؤتمر بون. وبالإضافة إلى تنسيق المساعدات الاقتصادية الدولية خلال الفترة الانتقالية، سيتناول المؤتمر استراتيجية أفغانستان للتنمية المستدامة، بما في ذلك التعاون الاقتصادي الإقليمي. ونتوقع عقد مناقشات تهدف إلى تحديد أكثر أولويات الحكومة الأفغانية إلحاحا في سعيها من أجل الاستدامة المالية والاحتياجات الإنمائية. ونأمل أن نتعاون على نحو وثيق مع أفغانستان والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في التحضير للمؤتمر.

وتتطلع اليابان إلى إجراء استعراض شامل لولاية البعثة ولدعم الأمم المتحدة في أفغانستان. ستكون هذه مهمة

هامة جدا للأمم المتحدة في سياق توجيه مسار أفغانستان مستقبلا. وتواصل البعثة الاضطلاع بدور مهم، وما برحت اليابان تبذل قصارى جهدها للإسهام في أنشطتها.

وفي الختام، نود أن نعرب مرة أخرى عن خالص تقديرنا لتفاني الممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا، وأن نؤكد مجددا التزامنا بدعم جهود البعثة تحت قيادة السيد كوبيش وكل رجال ونساء البعثة الذين أظهروا التزامهم العميق بهذه المهمة الصعبة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بآخر تقرير للأمين العام (S/2011/772*) عن الحالة في أفغانستان، ونود أن نشكر الممثل الخاص استيفان دي ميستورا على خدماته. ونود بصفة خاصة أيضا أن نهنئ السيد يان كوبيش على توليه هذا المنصب الصعب ونتعهد بدعمنا الكامل له.

ونرحب أيضا بنتيجة المؤتمر الذي عقد مؤخرا في بون، الذي يبعث رسالة واضحة، مفادها أن أفغانستان يمكنها أن تعول على الدعم الطويل الأجل للمجتمع الدولي، خلال وبعد فترة الانتقال المقرر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤ على حد سواء. تحقق أفغانستان تقدما في الانتقال، وهو ما سيسفر عن الملكية والسيادة الكاملتين للشعب الأفغاني ونظام سياسي قائم على الدستور الأفغاني، استنادا إلى سيادة القانون ووفقا للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ومن بين الجوانب ذات الأهمية والحساسية في هذه العملية المعقدة حالة المرأة، في مجالي كل من مكافحة جميع أشكال التمييز على أساس نوع الجنس وكفالة المشاركة الفعالة للمرأة في العملية السياسة، وفقا لجدول أعمال المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. وخلال مؤتمر بون، أدلى العديد من ممثلي الحكومات، بمن فيهم وزير خارجيتنا، ببيانات واضحة بشأن أهمية دعم حقوق المرأة ومشاركتها كجزء من عمليتي الانتقال والسلام في أفغانستان، وأهمية الحفاظ على أوجه التقدم الذي تحقق في هذا المجال في العقد الماضي.

ونعتقد أن الأمم المتحدة، ومن ثم المجلس، عليها دور حيوي الأهمية تضطلع به في هذا الصدد. وإذ يحل موعد تجديد المجلس لولاية البعثة في آذار/مارس ٢٠١٢، نعتقد أن عقد مناقشة لجوانب الحالة في أفغانستان في ما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن - بغية عقد مفاوضات مستنيرة في إطار تجديد الولاية - سيكون حسن التوقيت. ولذلك تعرض حكومة ليختنشتاين في شراكة مع معهد ليختنشتاين لتقرير المصير بجامعة برنستون استضافة حلقة عمل في ليختنشتاين بشأن تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في أفغانستان في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير.

وينبغي الاستفادة من نتيجة تلك المناقشات في عملية تفاوض المجلس بشأن تجديد ولاية البعثة. ويشمل المشاركون القيادات النسائية الأفغانية، من كل من الحكومة والمجتمع المدني على حد سواء، وكبار مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية وأكاديميين وممثلي الدول، ولا سيما تلك البلدان الأعضاء في مجلس الأمن.

ونأمل أن يتمكن هذا الاجتماع، الذي أيده وفدا أفغانستان وألمانيا، من تقديم إسهام ملموس في التحضيرات لتمديد الولاية ويتيح فرصة فريدة للمجلس لإدماج عمله المواضيعي في أنشطته القطرية المحددة. ونأمل أن يتمكن أعضاء المجلس من تلبية تلك الدعوة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد كثيرغاني (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن السيد حسين حنيف، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة.

واسمحوا لي بداية أن أرحب بحضور السيد جاويد لودين، نائب وزير خارجية أفغانستان، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والسيد ستفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان.

يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان (S/2011.772). ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للسيد دي ميستورا وأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تفانيهم وعزمهم على تنفيذ واجباتهم في ظل ظروف تتسم بالتحديات في البلاد. واسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة السيد يان كوبيش، الذي سيخلف الممثل الخاص دي ميستورا في العام القادم.

قبل عشر سنوات، قرر مجلس الأمن أن الحالة في أفغانستان تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأذن مجلس الأمن، عملا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بإنشاء القوة الدولية للمساعدة في أفغانستان لمساعدة السلطة الأفغانية المؤقتة، برئاسة المعين حديثا الرئيس حامد كرزاي. وقد تميزت تلك النقطة الفارقة في تاريخ أفغانستان بالقرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)، المتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

وبعد عشر سنوات، يسرنا أن نرى الرئيس كرزاي يقود البلاد خارج مستنقع الصراع هناك. ونشهد الآن نقطة تحول أخرى في تاريخ أفغانستان بنقل المسؤوليات الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ومع ذلك، هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتحسين الحالة الأمنية في أفغانستان.

وتنضم ماليزيا إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي في إدانة الهجمات المفزعة التي وقعت في كابول ومزار الشريف في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولا يزال يساور وفدي القلق حيال استمرار الاغتيالات المحددة الهدف لكبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء القوات الأمنية والزعماء الدينيين والسياسيين المحليين المؤثرين. ونود أيضا أن نعبر عن تعازينا لذوي الذين قضوا في هجوم المتمردين على مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قندهار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ونعرب عن تعاطفنا مع الضحايا وأسر الذين تضرروا من تلك الأحداث المأساوية.

ومع ذلك، لا يقل أهمية عن ذلك هو زيادة عدد المدنيين الذين قتلوا في أفغانستان؛ وهذه مسألة تقلق وفدي بشكل خاص. وفي الشهر الماضي، استمع المجلس إلى السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون حقوق الإنسان، تعرب عن قلقها إزاء تزايد وقوع الإصابات في صفوف المدنيين، ”في جو يتسم بعدم المساءلة عن الانتهاكات الخطرة للقانون الدولي“ (انظر S/PV.6650).

ولئن كان استهداف المدنيين المتعمد من قبل العناصر المناوئة للحكومة ينبغي إدانته بحق، فإن ما يثير المزيد من القلق أن نلاحظ أن القوات الموالية للحكومة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي قد تكون مسؤولة عن نسبة كبيرة من الإصابات في صفوف المدنيين. ولذا تدعو ماليزيا جميع الأطراف إلى احترام كل من نص وروح القانون الإنساني الدولي من أجل كسب قلوب وعقول الشعب الأفغاني.

لقد دعت ماليزيا باستمرار إلى الانتصار في معركة كسب القلوب والعقول، نظرا لخبرتنا في التعامل مع المتمردين المسلحين خلال سنوات تكوين دولتنا. وفي الواقع، قبلنا وبتلك الروح الدعوة التي وجهتها الحكومة الأفغانية

للانضمام إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، انتشر ٤٠ عضوا من الوحدة الطبية التابعة للقوات المسلحة الماليزية في مقاطعة باميان. وولايتها هي تقديم الخدمات الطبية والعناية بالأسنان والرعاية الصحية للسكان المدنيين الأفغان، ويعرفون منذ ذلك الحين من قبل شركائهم في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان والسكان المحليين بأنهم يقدمون حلولا ابتكارية حساسة بالنسبة للسياق المحلي الاجتماعي والديني.

لا أغالي في التأكيد على القيمة التي توليها ماليزيا لكسب قلوب وعقول الشعب الأفغاني. ومن هذا المنطلق، واحتراما لديمقراطية البلاد ودستورها وعدم العنف وحقوق جميع الشعب الأفغاني، يؤيد وفدي عملية المصالحة وإعادة الإدماج التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان، والتي هي عملية سياسية تستحق أن يركز عليها المجتمع الدولي الانتباه ويدعمها. ويتعين علينا الآن أن نركز على الخيارات غير العسكرية من أجل أن نكمّل وبالتالي نثبّت الإنجازات التي حققها الشعب الأفغاني حتى الآن. ويعتقد وفدي أن طريق المضي قدما هو فتح خط واضح من الاتصالات مع الزعماء الذين يختلفون مع الحكومة لكنهم نبذوا أعمال العنف وقبلوا الدستور الأفغاني.

وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأن بناء القدرة يمثل لبنة بناء هامة في بناء الدولة، وفي إعادة بناء البلاد في حالة أفغانستان. وبناء القدرة البشرية هو أيضا أكثر الطرق العملية للمضي قدما بالنسبة لأفغانستان لتحقيق مزيد أكبر من النمو والتنمية المستدامين. ولتحقيق هذا الهدف، ستواصل ماليزيا تقديم المساعدة التقنية إلى أفغانستان بموجب العديد من برامجنا للتدريب التقني وبناء القدرة.

وحتى تشرين الأول/أكتوبر، استفاد ما مجموعه ٣٩٩ أفغانيا من العديد من دورات البرنامج الماليزي للمساعدة التقنية في مجالات مثل الدبلوماسية والإدارة العامة والقضاء والأعمال المصرفية والهندسة وإدارة الجمارك. وقدم برنامج التعاون الدفاعي الماليزي التدريب لعدد من الضباط العسكريين الأفغان على الأساليب التكتيكية واللغة العربية. وتقوم ماليزيا أيضا بتيسير مبادرات بناء القدرة المشتركة بموجب برامج التدريب في بلدان أخرى، مثل المشروع الماليزي – الأسترالي الثقافي لأفغانستان، الذي يوفر تدريب المدربين للمحاضرين والمعلمين الأفغان في كوالالمبور.

لقد زاد من التأكيد على التزام ماليزيا بدعم الجهود الدولية لمساعدة أفغانستان مشاركة وزير خارجيتنا، السيد أنيفا أمان، في المؤتمر الدولي الأخير المعني بأفغانستان المعقود في بون. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي مجددا على التزامه بأفغانستان في مجالات الحوكمة والأمن وعملية السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي، على نحو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر بون.

وفي الختام، لقد كان موضوع المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان ''من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول ٢٠١٥–٢٠٢٤''. وتتطلع ماليزيا إلى مواصلة الاضطلاع بدور مفيد في تنمية أفغانستان، ليس خلال السنوات العشر من عقد التحول فحسب، بل أيضا خلال عدد كبير من العقود القادمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): هنئكم، السيد الرئيس، وفريقكم على إدارة دفة أعمال مجلس الأمن باقتدار في شهر كانون الأول/ديسمبر هذا، ونشكركم على عقد مناقشة اليوم. وأود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام لادسو على إحاطته الإعلامية.

تقدر باكستان تقديرا عاليا دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة مساعدة أفغانستان) في

تنسيق الجهد الدولي الشامل في أفغانستان. وقد رحبنا في الماضي بتحسين ذلك الدور في الميدان السياسي والأمني. ويحدونا الأمل أن يسفر استعراض ولاية بعثة مساعدة أفغانستان عن تمكين الأمم المتحدة من تقديم مساهمات مجدية أكثر في السلام في أفغانستان وفي تنميتها.

وباكستان، بدورها، تلتزم بالسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قال رئيس وزرائنا الموقر، دولة السيد سيد يوسف رضا جيلاني، أمام برلمان باكستان:

”أود أيضا أن أكرر أن باكستان، بصفتها بلدا محبا للسلام، تظل ملتزمة بالنهوض بالاستقرار والسلام في منطقتنا، وبخاصة في أفغانستان.

”وقد قمنا، بكل إخلاص، بمد يد الصداقة لشعب وحكومة أفغانستان. ونحن، بصفتنا جيرانا مباشرين يحبون الخير لشعب أفغانستان، سنظل ملتزمين بتعزيز أفضل العلاقات في جميع الميادين“.

لقد وصف الأمين العام علاقات باكستان الثنائية مع أفغانستان، في تقريره (S/2011/722*) قيد المناقشة اليوم، بأنها تكتسي أقصى الأهمية في النهوض بالسلام والمصالحة والاستقرار. وتلك ملاحظة وجيهة. فنحن ملتزمون بالسلام والمصالحة والاستقرار في أفغانستان. وتتطلع باكستان إلى المساهمة، بأعلى درجة ممكنة من الفعالية، في تهيئة بيئة خالية من تجريم الغير وإلقاء اللوم عليهم ومبنية على الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة. ومن شأن الإدلاء ببيانات قائمة على تخمينات باطلة كرد فعل متهور على الأحداث أن تعكر الأجواء وتبدد الثقة المتبادلة. وإن الضلوع في لعبة إلقاء اللوم هذه يجب أن يتوقف. ولا يجوز اعتبار باكستان مسؤولة عن المشاكل والتحديات التي تعصف بأفغانستان.

ويجب على أفغانستان والمجتمع الدولي وباكستان أن تعمل معا على نحو وثيق، كشركاء يتشاطرون المسؤولية بطريقة تعاونية، بمنأى عن التهور في إصدار الأحكام أو التشكيك في نوايا بعضهم بعضا. ويتحتم علينا أن نتجنب إطلاق الإشارات التي تسعى إلى إيجاد كبش فداء سهل، مثل التي أطلقها ممثل فرنسا في وقت سابق اليوم، بينما تفشل في رؤية الصورة الأكبر.

إننا لا نعظ بسلوك لا نسلكه بأنفسنا. فباكستان لم تلجأ قط إلى لعبة إلقاء اللوم على الآخرين، حتى عندما كان المتمردون يعبرون من الجانب الآخر من الحدود ويهجمون على قواتنا ومدنيينا الأبرياء.

الهجوم على نقطة الحدود الباكستانية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أسفر عن استشهاد ٢٥ جنديا، كان حادثة مروعة. وشكلت عدوانا على السلامة الإقليمية لباكستان وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. ونتيجة لهجوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ذاك، اضطرت باكستان إلى التغيب عن مؤتمر بون. وعندما اتخذ مجلس وزراء باكستان الاتحادي،

”أعرب عن الأمل في أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد دعمه للسلام والتنمية في أفغانستان في مؤتمر بون المقبل. وتتطلع باكستان إلى نجاح هذا المؤتمر.“

وأود أن أردد كلمات وزير خارجيتنا في الاعتراف بالمساهمة القيمة لألمانيا في السلام في أفغانستان، فضلا عن التزام القيادة الألمانية بالقضية، الذي تجلى في جهودها لاستضافة عملية بون. إننا نريد للمجتمع الدولي أن ينجح في أفغانستان لأن ذلك النجاح يصب في المصلحة الوطنية لباكستان ذاتها.

وسأقصر في واجبي إن لم أهنئ السيد يان كوبيش بمناسبة تعيينه ممثلا خاصا جديدا للأمين العام في أفغانستان. ونود أن نطمئنه على تعاوننا التام ونتمنى له التوفيق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (S/2011/722*)وأن أتقدم بتحياتي الحارة لزميلنا العزيز، السيد دي مستورا، الذي ستنتهي مهمته في أفغانستان في المستقبل القريب. إن تفاني السيد دي مستورا في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان جدير بالثناء. وأود كذلك أن أهنئ السيد يان كوبيش بمناسبة تعيينه في منصب الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة مساعدة أفغانستان)، وأتمنى له كامل النجاح في تكليفه الجديد.

الإحاطتان الإعلاميتان اللتان قدمهما السيد دي مستورا والسيد جاويد لودن، نائب وزير خارجية أفغانستان، والبيانات الأخرى المدلى بها اليوم تطرقت إلى نقط أساسية فيما يتصل بالحالة في أفغانستان وولاية بعثة مساعدة أفغانستان وآفاق الانخراط الدولي في أعقاب المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عقد مؤخرا في بون. لذلك أود أن أتطرق بدقة، في بضع دقائق، إلى بعض التطورات الهامة في أفغانستان، من المنظور الإيراني.

لقد حذرنا دائما من العواقب السلبية لوجود القوات الأجنبية في أفغانستان ونوهنا بشواغل البلدان المجاورة لأفغانستان حول النوايا الحقيقية وراء ذلك الوجود. وأود أن أشير هنا إلى قضية الطائرة بدون طيار التي أقلعت من قاعدة للولايات المتحدة في قندهار في أفغانستان، وخرقت المجال الجوي الإيراني. إن طائرة التجسس الأمريكية بدون طيار، التي يطلق عليها اسم ”وحش قندهار“، حلقت ٢٥٠ كيلومترا في أعماق المجال الجوي الإيراني حتى وصلت بالقرب من مدينة تاباس، حيث أسقطتها القوات المسلحة لجمهورية إيران الإسلامية.

هذا العمل من أعمال العدوان العسكري الجوي السافر لم يسبقه أي استفزاز ويتعارض مع جميع المعايير الدولية السارية المقبولة عالميا والمتعلقة بالسيادة وحرمة المجال الجوي للبلدان ذات السيادة. وأتساءل لماذا دخلت طائرة من هذا النوع، الذي يبدو أن لا أحد يمتلكه سوى الاستخبارات العسكرية للولايات المتحدة ولا يستخدم إلا لجمع المعلومات الاستخباراتية لأغراض التجسس – لماذا دخلت المجال الجوي الإيراني في انتهاك للقانون الدولي الساري المفعول؟

ومن نافلة القول إن خرق المجال الجوي للأراضي الإيرانية يتعارض مع المقصد الأساسي للأمم المتحدة ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين وتطوير العلاقات الودية بين الأمم. وهذه ليست بالطبع المرة الأولى التي تحدث فيها حادثة شائنة، ولكنني أرجو أن تكون الأخيرة. وقد سبق أن أعربت عن رفضنا الشديد بإرسال رسالة إلى معالي الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس وأعضاء مجلس الأمن (S/2011/764). وما زالت شتى جوانب تلك المسألة قيد نظر حكومة جمهورية إيران الإسلامية.

وفيما يتصل بعملية مشابهة أخرى لحادثة طائرة بدون طيار، دبرها وقادها جيش الولايات المتحدة من قواعده في أفغانستان، أود أن أشير إلى قضية ظهرت مؤخرا حيث تم كشف هوية جاسوس وطني أمريكي جيد التدريب والتجهيز وعضو في قوات الاستخبارات العسكرية للولايات المتحدة، عندما كان يغادر قاعدة الولايات المتحدة في بغرام في أفغانستان ويدخل إيران. لقد كان هذا الشخص مكلفا بتنفيذ عملية سرية. وبعثته الدنيئة أحبطتها استخباراتنا، لحسن الحظ.

هـذان مثـالان واضـحان علـى أن الولايـات المتحـدة تـستغل قواعدها في أفغانستان لأغراض التجسس أيضا.

عنـد تحليـل الأوضـاع في الميـدان ومناقـشة الانخـراط الـدولي الطويـل الأمـد في أفغانـستان، ينبغـي وضـع شـواغل البلـدان المجـاورة في الاعتبـار علـى نحـو جـاد. وقـد أعـرب عـن نفس الشواغل مسؤول رسمي من الجارة باكستان فيمـا يتـصل بالعدد الكبير من الخسائر في صفوف المدنيين بسبب عمليـات الطائرات بدون طيار في المناطق الشمالية من باكستان.

تلـك الـشواغل هـي الـتي تجعلنـا نتمـسك بالاعتقـاد القوي بأن المشاركة الدولية الطويلة الأمـد يجـب أن لا تـؤدي إلى وجود طويل الأمـد وإنـشاء قواعـد عـسكرية دائمـة أو إلى وجـود عـسكري في أفغانـستان. ونعلـم جميعـا أن القـوات الأجنبية دخلت أفغانستان باسـم مكافحـة الإرهـاب وإحـلال السلام والأمـن. لقـد انقـضى عقـد مـن الـزمن. ووفقـا للعديـد من التقارير الرسمية، هناك زيادة في درجة انعدام الأمن مقارنـة بالحالـة الـتي كانـت سـائدة العـام الماضـي. لـذلك، فـإن وجـود قوات عسكرية أجنبية في أي شكل من الأشـكال وتحـت أي مـبررات لمـدة أطـول، لـن يحقـق الـسلام والاسـتقرار في أفغانستان، بـل سـيوفر أرضـا خـصبة للإرهـابيين والجماعـات المتطرفة لمواصلة عملياتهم.

والمـسألة الأخـرى هـي اسـتمرار زراعـة المخـدرات وتزايـدها، وهـو التحـدي الـذي لا يـزال أكثـر خطـورة لـيس لأفغانستان فحسب، وإنما للبلدان التي تقع على طريـق الاتجـار بالمخـدرات ولبلـدان المقـصد. إن هـذا التهديـد قـد عرقـل تقـدّم البلد نحو تحقيق التنميـة، وعـرّض للخطـر التماسـك الاجتمـاعي لأفغانـستان إلى جانـب جيرانهـا. عـلاوة علـى ذلـك، إن المخـدرات، بوصـفها المـصدر المـالي للإرهـاب في أفغانـستان، تشكل أرضا خصبة أخرى للإرهـابيين والمتطـرفين والجماعـات غير الشرعية الذين يحاولون زعزعة استقرار الحكومة الأفغانية.

وفي ٢٨ تـشرين الثـاني/نـوفمبر شـارك وزيـر الداخليـة الإيـراني في الاجتمـاع الـوزاري للمبـادرة الثلاثيـة لمكافحـة المخدرات الذي عقد في كابـل. وتلـك المبـادرة، منـذ إطلاقهـا في عـام ٢٠٠٧، تـشجّع علـى تبـادل المعلومـات والعمليـات التي تقودهـا أجهـزة الاسـتخبارات وتـستهدف الـشبكات عـبر الوطنيـة الرئيـسية، فـضلا عـن بنـاء الثقـة. وأدت عمليـات مكافحة المخـدرات بالتنسيق والتخطيط المـشترك ضـمن هـذا الإطار إلى مصادرة عدة أطنان من المخـدرات غـير المـشروعة، واعتقال العديد من تجار المخدرات.

وهنـاك مـسألة أخـرى هـي مـشكلة اللاجـئين الأفغـان التي طال أمدها. ونحـن نتطلـع إلى المؤتمـر الـدولي المزمـع عقـده في ربيع عام ٢٠١٢ بمشاركة إيـران وأفغانـستان، والرامـي إلى استكـشاف اسـتراتيجية شـاملة طويلـة الأجـل لحـل مـسألة اللاجئين. ونأمل أن يـؤدي بنـا هـذا المـؤتمر إلى نتـائج ملموسـة وموضـوعية يمكنـها أن تقـدم حلـولا حقيقيـة. ولقـد استـضفنا مـا معدلـه ٣ ملايـين مـواطن أفغـاني خـلال العقـود الثلاثـة الماضـية. وفي الوقـت الحاضـر، هنـاك أكثـر مـن مليـون لاجـئ أفغاني مسجلين في إيران، كمـا يعـيش عـدد أكـبر مـن الأفغـان غير المسجلين في بلدنا. وطوال هذه السنوات، ظـل المواطنـون الأفغـان يـستفيدون في إيـران مـن المرافـق التعليميـة ومرافـق الرعاية الاجتماعية وغيرها، ومن الإعانات نفسها التي يتلقاهـا المواطنون الإيرانيون. ونحـث مـرة أخـرى المجتمـع الـدولي علـى مواصـلة تعزيـز وتـسريع جهـوده الآيلـة إلى تهيئـة الظـروف الملائمـة للعودة المستدامة للاجئين وإعـادة إدمـاجهم وإعـادة تأهيلهم على النحو الكامل في وطنهم.

وبالنـسبة إلى التعـاون الإقليمـي، نواصـل إجـراء المحادثات مع السلطات الأفغانية على الأساس الثنائي والثلاثـي والإقليمي لزيادة تعزيز التعاون فيما بيننا، ولا سيما بخصوص زيـادة جهودنـا التنـسيقية بـشأن المـسائل الأمنيـة وجهـود مكافحـة المخـدرات، والهجـرة غـير الـشرعية وإنجـاز المـشاريع

الإنمائية بما في ذلك بناء الطرق والسكك الحديدية. ولحسن الطالع تمكنا من تحقيق سجل جيد. فعلى سبيل المثال، بخصوص خطوط السكك الحديدية، سنشهد قريبا استكمال شبكة السكك الحديدية في المنطقة التي سترتبط بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان غير الساحلية بالخليج الفارسي. وبدمج أفغانستان في نظام السكك الحديدية في آسيا الوسطى، سوف يصبح تحقيق التكامل الاقتصادي الأفغاني في المنطقة سهلا إلى درجة كبيرة.

وفي مؤتمر القمة الثلاثية الذي انعقد في طهران خلال حزيران/يونيه من هذا العام، اتفق رؤساء كل من أفغانستان وإيران وباكستان على تضافر القوى لمكافحة التطرف، وأكدت جميع الأطراف على التزامها بالجهود الرامية إلى القضاء على التطرف والتشدد والإرهاب. وفي ذلك الصدد، هناك عدد من المشاريع التي أنجزت بالفعل وتم التوصل إلى بعض الاتفاقات الجديدة. ونتطلع إلى مزيد من الاتفاقات التي تبرم على الأسس الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف.

ونحن الآن في مرحلة الإعداد لمؤتمر قمة ثلاثية بين رؤساء دول أفغانستان وإيران وباكستان يعقد في إسلام أباد. فلقد اجتمع نواب وزراء خارجية الدول الثلاث في طهران بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن يسمح التحسن الذي طرأ على المناخ السياسي باستمرار هذه المبادرة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر كان لدينا مؤتمر بون. فقد كان المؤتمر فرصة أمام البلدان المجاورة وكذلك الشركاء الدوليين لتبادل وجهات النظر بشأن كيفية المضي قدما في وضع عملية تقودها أفغانستان لتحقيق الاستقرار والازدهار. ونأمل أن تساعد نتائج مؤتمر بون على وضع تدابير ترمي إلى التصدي للتحديات المشتركة بشأن المسائل السياسية والأمنية، وتؤدي إلى خطوات ملموسة للقضاء على التطرف والتشدد والإرهاب وتمهيد الطريق أمام المزيد من الازدهار الاقتصادي لأفغانستان بمشاركة نشطة من جميع البلدان المجاورة والإقليمية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنمية تمشيا مع رغبات أفغانستان شعبا وحكومة. وينبغي لأي مبادرات جرى تناولها في مؤتمر بون أن تعزز الثقة بين أفغانستان وجيرانها من خلال المشاركة والتفاعل والشراكة فيما بينها على نحو نشط.

وثمة مصالح هامة بين الدول المجاورة لأفغانستان تتعلق بأمن أفغانستان واستقرارها لأمد بعيد، والقيام بدورها في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. والواضح أن وجود أفغانستان المستقرة والمزدهرة سيكون وجودا مثاليا لجيرانها وللمنطقة على نطاق أوسع. لذلك، يجب دعم المشاركة المستمرة بين أفغانستان وجيرانها والشركاء الإقليميين في مجالات التجارة والتنمية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية. وهنا ينبغي أيضا أن نؤكد على الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان، الأمر الذي يتصف بأهمية قصوى، ويحظى بتأييدنا التام.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب نائب وزير خارجية أفغانستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد لودين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان شرفاً حقيقياً لي أن أشارك في المناقشة الجارية اليوم وأستمع إلى أصدقاء أفغانستان وشركائها. إنني ممتن لمجلس الأمن على إبقاء أفغانستان في محور اهتمامه وإدراجها في جدول أعمال هذه المناقشة الموضوعية جداً. وآمل أن يستمر ذلك. كما أشعر بالامتنان لفرادى البلدان التي تكلم ممثلوها اليوم، سواء كانت أعضاء في المجلس أو من خارجه، لدعم أفغانستان والصداقة والتعاون معها. ونحن نقدر الشراكة مع هذه البلدان.

ويسعدني أيضا أيما سعادة أن المجلس أصدر بيانا يتعلق بمؤتمر بون الذي، كما قلت سابقا، كان حدثاً بالغ

الأهمية لأفغانستان هذا العام. إن نيله مباركة مجلس الأمن ودعمه يشكّل تقدّما آخر في ذلك الاتجاه. وأرحب أيضا بالإشارة إلى مؤتمر اسطنبول. إن التعاون الإقليمي، كما سمعنا من بعض البيانات التي أدلي بها في وقت سابق اليوم، أصبح مركزيا في الحوار المتعلق بأفغانستان، وعملية اسطنبول واعدة جداً. ونحن في أفغانستان نتطلع إلى زيادة تعزيزه في الاجتماع المقبل الذي سيعقد في كابل.

أود أن أثير بعض النقاط فيما يتعلق بمداخلات اليوم. أولا، أنا ممتن جدا لأولئك الذين أعربوا عن تعازيهم وأشاروا إلى الخسائر في الأرواح بين المدنيين فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية التي حدثت في الماضي القريب، وخصوصاً الهجوم الإرهابي في ٦ كانون الأول/ديسمبر في يوم ذكرى عاشوراء. إنني أقدر كثيرا تلك المشاعر.

وتوضح تلك الهجمات نوع التحدي الذي لا يزال قائما. فالإرهاب الدولي يمثل العائق الأمني الرئيسي الذي لا تزال تواجهه أفغانستان اليوم. وقد رأينا أشكالاً جديدة لهذا الإرهاب في الماضي القريب. واليوم تعزى معظم عمليات القتل في صفوف الشعب الأفغاني إلى التفجيرات الانتحارية. وهي ليست أعمالاً أصيلة في أفغانستان على الرغم من أنها تمثل ظاهرة حديثة في نواح كثيرة. والطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها مواجهة هذا التحدي هي عبر الاستخبارات والتعاون الإقليمي الصادق الذي يركز على تحقيق النتائج. وليس بوسعنا أن نحقق ذلك بواسطة الجيوش والوسائل العسكرية. ومن رأيي أن بعض المخابئ التي تتمتع بها الشبكات الإرهابية خارج أفغانستان تمثل مشكلة هامة للغاية تتعيّن علينا معالجتها.

ثانيا، لقد تم الإعراب عن الشواغل في بعض البيانات بشأن حالة حقوق الإنسان، وخصوصاً فيما يتعلق بمرافق الاحتجاز في أفغانستان. وينبغي أن أقول إن مؤسساتنا الأمنية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة قد بدأت إجراء تحقيق بمشاركة واسعة بين الوكالات بعد وقت قريب جداً من نشر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2011/772) ومع كل الاحترام الواجب، فإنني أفند الزعم القائل إن تلك الممارسات تحدث على نحو منهجي. فيقيناً أن حدوثها لا يتم بصورة منهجية. وسوف نجري تحقيقاً لتحديد المدى الحقيقي لهذه الحالة. ونحن ملتزمون بحق بتحسين نظام سجوننا. ولكي أضع الأمر في سياقه الصحيح، فهذه هي المؤسسات التي قمنا بإنشائها في تعاون مع معظم الدول الممثلة هنا. وقد أنشئت تلك المؤسسات، وهي لا شك تستغرق بعض الوقت حتى تشهد تحسناً حقيقياً. ومع ذلك فإن من الواضح أن التعذيب وسوء المعاملة على نحو ما ذكر في بعض البيانات أمر لا يطاق على الإطلاق. فهو لا يطاق بالنسبة للأفغان، مثلما هو كذلك بالنسبة لأي فرد في المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق باستعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة، فنحن سعداء حقا بأن الأمم المتحدة قد أخذت ذلك الأمر على محمل الجد، وأن هناك استعراضاً جارياً، ونحن نرحب به. وبما يتسق وعملية الانتقال، فمن رأينا أنه ينبغي أن يكون دور بعثة الأمم المتحدة أكثر استجابة لرغبة أفغانستان في أخذ زمام القيادة والمسؤولية بنفسها. ونحن ممتنون للاستجابة وللطريقة التي تم بها تفهّم هذه الرغبة في مجلس الأمن. غير أنه ليس المقصود بذلك على الإطلاق، التقليل من دور الأمم المتحدة. فنحن الأفغان نأخذ ذلك الدور على محمل الجد بحق. ونحن متأكدون تماما من أن هذا الدور سوف يسفر عن أمر هام، بيد أنه مختلف.

أخيرا، فيما يتعلق بالشاغل الذي أثاره ممثل جمهورية إيران الإسلامية، فنحن نأخذ شواغل شركائنا الإقليميين بمنتهى الجدية. وبالنسبة لبلد مثل أفغانستان، فقد أولينا كثيراً من الاهتمام والتركيز في غضون السنوات العشر الماضية لشواغل أصدقائنا وإخواننا وشركائنا في المنطقة، وعلى وجه

الخصوص، شواغل جيراننا المقربين. ودائما ما أكدنا لشركائنا مراراً وتكراراً أن الأفغان لن يسمحوا بأن تستخدم أراضيهم ضد أي بلد، بما في ذلك جيراننا.

وفيما يتعلق بإيران على وجه الخصوص، فقد حظينا بالتفهم الذي أبدته كل من إيران والولايات المتحدة في غضون السنوات العشر الماضية، لما يتعلق بحاجة أفغانستان للحفاظ على التوازن في هذه العلاقة. وقد كان ذلك التوازن – الذي أبدته كل من الولايات المتحدة وإيران – مفيداً جدا بالنسبة لنا، إذ مكننا من جذب الدول من مختلف أنحاء العالم إلى التعاون في بلدنا. ونأمل أن يستمر هذا التفاهم لما فيه مصلحة أفغانستان. ويظل التزامنا نحو جيراننا ثابتاً وقويا كما كان دائما. وبشأن هذه المسألة بالذات، فنحن نجري مناقشات مع كلا البلدين ونواصل متابعة نتائج هذه المناقشات.

ختاماً، فإن مفهوم عقد التحول تطورٌ محمود يثلج صدور أبناء شعب أفغانستان. فهو يظهر نوع الالتزام الذي يتطلع إليه الشعب الأفغاني عندما تشارف فترة التحول على نهايتها. ويسرني أن العديد من البيانات التي أدلي بها هنا اليوم، قد أشارت إلى أهمية هذا العقد. وأرى أن المؤتمرين المتوقع انعقادهما في العام المقبل – مؤتمر شيكاغو بشأن الجانب الأمني، ومؤتمر طوكيو بشأن الجانب المتعلق بالتنمية الاقتصادية – سيمضيان بهذه المناقشة قدماً إلى الأمام، ويؤسسان إطاراً لفكرة عقد التحول.

لقد كان شرفاً حقيقياً لي أن أكون هنا اليوم. وأنا ممتن جدا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر نائب وزير الخارجية، لودين، على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.